صور

تتأصل المدنية بالوعي

مواليد سوريا في دول اللجوء
لا أوراق رسمية ومستقبلٌ مجهولٌ

دور منظّمات المجتمع المدنيّ في تأصيل القوانين

زانيات وسبايا
المرأة في ظل الحرب وحكم المليشيات

السنة الثانية / العدد ١٣ / ت٢ / ٢٠١٤

عدسة: فؤاد حلاق

الفهرس

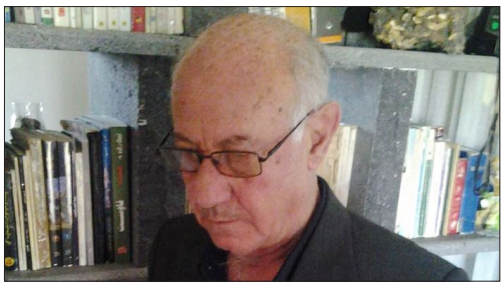

حوارٌ مع الباحث والمفكر السوريّ
جاد الكريم الجباعي

ملالا يوسف زي

أزمة البروتين الحيوانيّ في
سوريا والبدائل المقترحة

القراءة والكتابة حقٌ يابسٌ وواقعٌ
مأساويّ

بالحطب وملابس البالة يستعدّ
السوريون لشتاء هذا العام

شهرية تعنى بالشأن المدني
والديمقراطية وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات
Email:
info@suwar-magazine.org
Facebook:
suwar-magazine
website:
www.suwar-magazine.org

صادرة عن مركز المجتمع المدني
والديمقراطية في سوريا | CCSDS

CENTER FOR CIVIL SOCIETY AND DEMOCRACY IN SYRIA.

info@ccsdsyria.org
www.ccsdsyria.org

الغلاف الأخير: عمل للفنان
Delawer Omar

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

ما المطلوب من مبادرة «دي مستورا»

منذ اندلاع الأزمة في سوريا لم يتوقف طرح المبادرات من أجل ايجاد حل لحالة الحرب المنفلتة. ابتداء من خطة النقاط الست، ومن ثم بيان جنيف الأول ومؤتمر جنيف الثاني، وصولاً اليوم إلى خطة المبعوث الأممي دي مستورا، والتي دعا فيها إلى تجميدٍ للقتال في حلب، يمكن أن يمتد إلى كافة جيوب ومناطق القتال في سوريا، في حال نجاحه الأولي.

من المفترض أن تمهد هذه المبادرة في حال نجاحها، لعملية مصالحة وتشكيل إدارات محلية مشتركة، تعقبها انتخابات برلمانية تمهد إلى تغيير شكل النظام من رئاسي إلى برلماني، يتمتع فيه رئيس الوزراء الذي تختاره الغالبية البرلمانية، بـصلاحيات واسعة إلى جانب رئيس الجمهورية الذي يتمتع أيضاً بصلاحيات، وذلك من دون الاعتماد على مرحلة انتقالية.

غير أن هذه الخطة تثير تساؤلات كثيرة لا بد من الوقوف عليها في ظل التعقيدات الجديدة التي دخلت المشهد السوري، فقد تحول النزاع في سوريا تدريجياً إلى صراع بالغ التعقيد، يتشابك فيه الصراع السياسي بين المعارضة والنظام، مع الصراع الأهلي المسلح والحرب بالوكالة عن لاعبين إقليميين ودوليين، بالإضافة إلى الإرهاب الدولي، وهجمات التحالف ضده. كل هذا يستدعي خطة متكاملة تأخذ في حسبانها توافق جميع اللاعبين الرئيسيين، السوريين والدوليين.

عندما نقول «اللاعبين الرئيسيين في سوريا»، فإننا لا نعني هنا فقط المعارضة السياسية المتمترسة خلف مناصبها الخلبية خارج البلاد، إنما أيضاً الفاعلين الموجودين على الأرض من عسكريين ومدنيين وقادة محليين، وفي حال تم إقصاء هذه الأطراف سيكون مصير خطة دي مستورا نفس مصير كل من بياني جنيف الأول والثاني على الرغم من التوافق الدولي الذي حصل حول نقاطهما.

أمام خطة دي مستورا مهمتان رئيستان: تتمثل الأولى في خلق إجماع بين الفرقاء الداخليين من جانب المعارضة نفسها، ومن ثم بين المعارضة والنظام. المهمة الثانية تقتضي إيجاد أرضية لتوافقات إقليمية ودولية، خاصة وأن الملف السوري أصبح أحد مسارات الصراع الدولي، مع اعتبار المنطقة حالياً إحدى أخطر بؤر الإرهاب في العالم، وبالتالي فإن محاربة الإرهاب تتطلب تضافر جهود كل المعنيين بالملف السوري.

زانيات وسبايا..
المرأة في ظل الحرب وحكم المليشيات

فصولٌ من سيرة الرجم وجرائم الشرف في سوريا

جورج.ك.ميالة

السبي... بين الحقيقة والحرب الإعلامية والدين

كمال السروجي

فصولٌ من سيرة الرجم وجرائم الشرف في سوريا

جورج.ك.ميالة

يذكّر فيديو الرجم بريف حماة، الذي انتشر مؤخراً على مواقع التواصل الاجتماعيّ، بفيلم "رجم ثريا"، الذي يروي حكاية صحفيٍّ فرنسيٍّ، من أصلٍ إيرانيٍّ، تتعطّل سيارته في إحدى القرى الإيرانية النائية، فيتعرّف إلى سيدةٍ تدعى "زهرة"، تحاول الحديث إليه دون علم أهالي القرية. وفي سرّيةٍ تامة، تروي له حكاية ابنة أختها "ثريا"، وظروف موتها الدموية عام 1986.

تخبر زهرة الصحفيَّ أن زوج ثريا اتهمها بالزنى ليتخلّص منها، بعد أن رفضت أن يتزوّج عليها أو يطلّقها، فلفّق لها تلك التهمة، مما جعل السلطات تحكم عليها بالرجم حتى الموت. والفيلم مأخوذٌ من القصة الحقيقية لثريا منتشهري.

بالعودة إلى فيديو الرجم في ريف حماة، يظهر "لوغو" الدولة الإسلامية في العراق والشام، في الزاوية اليمنى من الشاشة، ما يدفعنا إلى القول إن تاريخ الفيديو يرجع إلى عدّة أشهر، وليس إلى هذه الأيام، لأن تسمية التنظيم تغيّرت في أدبياته، من "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، إلى "الدولة الإسلامية".

ماذا عرض الفيديو؟

ظهر في الفيديو عنصرٌ من "الدولة الإسلامية"، لهجته سوريةٌ ويُدعى أبو إسلام، يطالب امرأةً، مغطّاة الوجه، بالاستسلام لأمر الله.

ويؤكد أبو إسلام أن ضحيته هي أوّل امرأة يطبَّق عليها حدُّ الزنى في هذه المنطقة، ويتمنى أن يكون الحكم على المرأة "سنّة خيرٍ لمن بعدها". وأضاف قائلاً لها إن "تنفيذ الحدّ هو نتيجةٌ للأعمال التي اقترفتها"، ثم سألها: "هل أنت راضيةٌ بحكم الله؟" فهزّت رأسها موافقة.

بعد ذلك خاطب أبو إسلام رجلاً قيل إنه أبوها، وطلب منه أن يقول كلمةً لابنته. وفي الأثناء طلبت البنت من أبيها أن يسامحها، لكن الأب رفض وتبرّأ منها، ثم وافق على ذلك تحت ضغطٍ من عناصر الدولة.

طلب أبو إسلام من الفتاة أن تقول كلمةً قبل تطبيق "شرع الله"، فقالت: "أنصح كلّ "حرمة" مستورة أن تحافظ على "عرضها" أكثر من روحها". كما ناشدت كلّ أبٍ أن يسأل عن بيئة الزوج قبل أن يزوّج ابنته. وختم أبو إسلام الحديث بالقول إن تقصير الرجال والمسلمين المتزوّجين، وغيابهم عن النساء، هو ما دفع المرأة إلى الخطأ. وأوصى الرجال بالتزام زوجاتهم.

بعد ذلك ساقها أبوها بواسطة حبلٍ إلى حفرةٍ، وربطها في داخلها، ثم بدأت عملية الرجم رمياً بالحجارة. ولم يُعرف مصير المرأة بعد ذلك، ولكن من المرجّح أنها فارقت الحياة.

الناشط الإعلاميّ شادي السلموني، أكّد لمجلة "صور" أن الشخص الذي ظهر في الفيديو هو "صدام خليفة" الملقّب بـ"أبي إسلام"، من مدينة حماة، وينتسب إلى عشيرة "موالي خليفة"، ذات الأصول البدوية.

شكّل صدام مع رفاقه لواء العقاب الإسلاميّ، المؤلف من 150 عنصراً. ويعدّ من أقوى الفصائل في المنطقة. ولديه 8 دباباتٍ و40 آليةً عسكرية. ويتخذ من منطقة "قصر ابن وردان"، بريف حماة الشرقيّ، مركزاً له.

ويضيف شادي أن لواء العقاب الإسلاميّ يخفي علاقته المباشرة مع "الدولة الإسلامية"، نتيجة خوفه من الجيش الحرّ الموجود بكثافةٍ في المناطق القريبة، والذي سبق له القبض

لقطات من فيلم رجم ثريا

على أبي إسلام في وقتٍ سابقٍ، وإطلاق سراحه بعد كفالةٍ من جبهة النصرة. وأشار شادي إلى أن أبا إسلام هو الحاكم الفعليّ للمنطقة، وصاحب القرار فيها.

ليست المرّة الأولى

منذ ظهور داعش، نُشر عددٌ من مقاطع اليوتيوب، تُظهر أحكاماً بالجلد والرجم ينفّذها التنظيم. كان آخرها الحكم بالموت رجماً على رجلٍ متزوّج، اتهمه التنظيم بالزنى، في مدينة البوكمال، شرق دير الزور.

ويقول نشطاء لمجلة "صور" إن المحكمة الشرعية التابعة لداعش في البوكمال حكمت على الرجل بالرجم، بعد اتهامه بالزواج من امرأةٍ متزوّجة. وقال شاهد عيانٍ إن زوج المرأة السابق هو أحد الشرعيين في داعش، وعندما عرف بالزواج ذهب واشتكى، بعد جلب شهودٍ من عشيرته، مما أدّى إلى وقوف القاضي الشرعيّ معه، وإصدار حكمٍ بالرجم حتى الموت على الرجل.

فيديو رجم داعش لامرأة في سوريا

القتل بداعي الشرف ظاهرةٌ قديمةٌ حديثة

يشهد المجتمع السوريّ عشرات الجرائم المرتكبة بداعي الشرف. وليست المسألة حكراً على فئةٍ اجتماعيةٍ معينة، أو طائفةٍ بحدّ ذاتها، فقد شهدت محافظة السويداء عام 2007 حادثةً شهيرةً، قتلت فيها عائلةٌ بنتها رمياً بحجارة (البلوك)، بسبب زواجها من شابٍّ ينتمي إلى الطائفة السنيّة. وتزداد هذه الحالات عموماً في البيئات المغلقة والعشائرية وقليلة التعليم.

لكن إطلالة داعش، عبر فيديوهاتٍ تطبق حدود الإسلام بمفاهيمها الخاصة، في ظلّ الحرب الدائرة، وحالة العداء الشعبيّ ضدها، أثارت الكثير من الضجة، وأعادت فتح ملفات قتل النساء بدواعي الشرف والدين والعرف.

يقول الناشط محمد عويني، من دير الزور، إن داعش "أعادت دير الزور والرقة والمناطق الواقعة تحت سيطرتها إلى العصور الحجرية، لدرجةٍ تخال نفسك في أفغانستان أو الصومال". وسهّل هذا على المتربّصين بالثورة السورية وأنصار النظام استغلال هذه الحوادث وتضخيمها إعلامياً، ليتهموا الثورة بأنها ثورة تخلفٍ وقتلٍ وسفك دماء.

حكم الشرع الإسلاميّ

يقول الأستاذ رياض درار، الذي عمل سنواتٍ طويلةً شيخاً وخطيباً لعدّة مساجد في دير الزور، إن "الزنى حرامٌ في الإسلام. وهناك حديثٌ عن النبيّ: "لا يزني الزاني وهو مؤمن". فهو مُخرِجٌ من الإيمان حين الزنى". ويضيف: "عقوبة الزنى الجلد مئة جلدة، في حال الإقرار أو وجود الشهود الذين رأوا الواقعة عياناً". ولكن الرسول شدّد على موضوع الشهود، لدرجة استحالة تحقق شروطه. وحتى تنفّذ عقوبة الزنى يجب توافر "أربعة شهودٍ، وجميعهم يشهد بالرؤية الكاملة". وفي حال تحقق الشروط، فإن عقوبة العازب والمتزوّج واحدةٌ، لأن القرآن لم يفرّق بينهما. والقاضي يحكم في بقية التفاصيل بحسب الواقعة وآثارها.

ويستند درار إلى السورة القرآنية الواردة في آية النور: "الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُواْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلاَ تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ

وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ".

ويتهم درار تنظيم داعش بأنه: "يساهم في إفساد الدين، وزيادة كراهية الناس للإسلام والمسلمين". ويضيف أنهم "يستندون دون فقه، ودون تدبّرٍ لطبيعة الأحكام وصفة من ينطق بها. وبالتالي كلّ تدبيرهم باطل".

لا يشكّل موضوع اضطهاد المرأة، وإيقاع الأذية بها لدواعٍ اجتماعيةٍ أو دينية، موضوعاً جديداً في المجتمع السوريّ، فهناك الكثير من السوابق التي تشهد على ذلك. لكن خصوصية ما يقوم به تنظيم "الدولة الإسلامية" تأتي من ظروف الحرب والدمار الاجتماعيّ التي تشهدها سوريا. إلا أن انتهاء الحرب لن يُحدث التغيير المرجوّ في الوضع العامّ للمرأة تلقائياً، دون تحقيق خرقٍ نوعيٍّ في الوعي الثقافيّ والاجتماعيّ، عبر نضال المرأة بنفسها لتحسين أوضاعها، وحماية حقوقها الأساسية، وعلى رأسها حقّ الحياة والحماية من العنف الجسديّ والاجتماعيّ، كحدٍّ أدنى.

السبي... بين الحقيقة والحرب الإعلامية والدين

كمال السروجي

فتحت الروايات حول قيام تنظيم الدولة الإسلامية بسبي نساءٍ من الطائفة الإيزيدية، في منطقة سنجار العراقية، البابَ أمام الكثير من التهويل الإعلاميّ، والأخبار غير الدقيقة التي ملأت وسائل التواصل الاجتماعيّ، بل وحتى بعض وسائل الإعلام "الاحترافية"، فضلاً عن الجدل الكبير الذي أثارته في مختلف الأوساط، حول العديد من القضايا الاجتماعية والسياسية والدينية، المرتبطة بمفهوم "السبي".

سنحاول فيما يلي استقصاء القضية من مصادرها الأصلية، وعلى رأسها أدبيات تنظيم الدولة، وتقارير المنظمات الحقوقية، والشهادات الموثقة لضحايا التنظيم. كما سنبحث في موقف القانون الدوليّ والدين الإسلاميّ من الموضوع.

تنظيم الدولة الإسلامية يعترف

جاء في مقالةٍ حملت عنوان "إعادة إحياء الرقّ قبل حلول السّاعة"، في العدد الرابع من مجلة "دابق"، الصادرة عن تنظيم الدولة باللغة الإنكليزية، إنه "من غير الطبيعيّ أن تستمرّ الأقلية الإيزيدية في الوجود في سهل نينوى، وفي العراق والشام، إنْ تمّ اتّباع ما أوصى به النبيّ محمد منذ 1400 عام، فيما يخصّ التعامل مع المشركين، من الذين يرفضون اعتناق الإسلام".

وأضافت المقالة أنّ "الإيزيديين هم من عبدة الشيطان"، مستندةً إلى كتابات مستشرقين وباحثين غربيين، لإضفاء المصداقية على ما جاءت به من "معلوماتٍ" حول تلك الطائفة.

يقول الناشط محمد الديري لمجلة "صور": "يعتمد التنظيم على فتاوى شرعيةٍ صادرةٍ من مشايخه، ونصوصٍ من القرآن والحديثٍ النبويّ. وله فهمٌ خاصٌّ للموضوع وتأويلاتٌ ذاتيةٌ لتلك النصوص". ويضيف أن أعضاء التنظيم "ليسوا أشخاصاً اعتباطيين، فلكلّ تصرفٍ من تصرفاتهم مستندٌ يبرزونه لنا، سواءً اتفقنا معهم أم اختلفنا".

واعترف الناطق الرسميّ باسم التنظيم، أبو محمد العدنانيّ، في سياق إحدى خطبه التي بثت على موقع يوتيوب، بحصول عمليات السبي. وذكر في الخطبة أن هذه الحرب هي الأخيرة، وسوف يتمّ غزو روما وسبي نسائها، ما يعطي مؤشراً حقيقياً على إيمان قادة التنظيم بالفكرة.

كما ظهر مؤخراً مقطعٌ على اليوتيوب، صُوّر بالقرب من مدينة عين العرب (كوباني)، يُظهر حديثاً بين عناصر تنظيم الدولة الإسلامية حول موضوع السبي.

هيومان رايتس ووتش توثّق الحالات

انفردت هيومان رايتس ووتش بإجراء عشرات اللقاءات مع نساءٍ إيزيدياتٍ فرَرْنَ من سجون "الدولة الإسلامية"، روت بعضهنّ أنهنّ قمن بصدّ محاولاتٍ للاعتداء الجنسيّ عليهنّ من قبل عناصر التنظيم. كما أُجبرت العشرات من صغيرات العمر على الزواج قسرياً، وتمّ تسفيرهنّ إلى المدن التي يسيطر عليها التنظيم في سوريا.

وروت "روشة"، ذات الـ15 عاماً، للمنظمة عن سماعها في السجن أحاديث بين عناصر التنظيم حول بيع "الدولة الإسلامية" للأسيرات. وشرحت بالتفصيل كيف قال مقاتلٌ من الرقة إنه اشترى بنتاً لقاء ألف دولار أمريكيّ، وكيف قال الحرّاس إن المقاتلين اشتروا 20 سيدةً أخرى من المحتجزات معها.

أما نافين، التي فرّت من أحد سجون "الدولة الإسلامية" مع أطفالها الأربعة، فقالت إن الجماعة احتجزتها لنحو 10 أيام، في نهاية آب، في مدرسةٍ بمدينة تلّعفر العراقيّة، مع أكثر من ألف شخصٍ آخرين. وقالت إنها شاهدت رجالاً، وصفتهم بأنهم من "أصدقاء" الدولة الإسلامية، يأتون إلى المدرسة ويشترون شاباتٍ وفتيات.

كما وثّقت المنظمة عن سيفي، ذات الـ19 عاماً، والتي هربت من الاعتقال، أن مقاتلي "الدولة الإسلامية"، في ليلة 14 آب، أخذوا 26 شابةً ومراهقةً من المنزل الذي كنّ محتجزاتٍ فيه بالموصل. وقالوا إنهم جاءوا من سوريا، ويأخذون الفتيات "لبيعهنّ في سوق الجواري هناك".

القانون الدوليّ الإنسانيّ

يعتبر القانون الدوليّ أنّ جرائم الاضطهاد المرتكبة بحقّ أيّة جماعةٍ دينية، والاسترقاق الجنسيّ، وبيع النساء، والسجن غير المشروع، وأيّ شكلٍ آخر من أشكال العنف الجنسيّ، هي جزءٌ من جرائم الحرب، عند ارتكابها بشكلٍ منظّم ومقصودٍ وواسع النطاق، بحقّ جماعةٍ دينيةٍ أو قوميةٍ محدّدة.

كما أنّ إجبار النساء على الزواج القسريّ ينتهك حقّ وحرّية الرضا بالزواج، وفقاً للمادة 23 من الشرعة الدولية الخاصّة بالحقوق المدنية والسياسية، ووفقاً للمادة 10 من الاتفاقية الدولية الخاصّة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد.

وللدين الإسلاميّ رأيه الخاصّ

لا تقتصر مسألة الرقيق والعبيد والسبي على شعبٍ معين، فقد كانت موجودةً قبل الإسلام ضمن عادات المجتمعات. كما كانت موجودةً في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، وألغاها الرئيس ابراهام لنكولن في العام 1860.

وعن الموضوع، يقول المفكر الإسلاميّ الدكتور محمد حبش لمجلة "صور": "السبي جريمةٌ اجتماعيةٌ كانت سائدةً قبل الإسلام، وارتكبها كثيرٌ من المسلمين في عصر الرسالة. قناعتي أن آخر ما نزل من القرآن يجرّم السبي بالمطلق، وهو قوله تعالى في سورة محمد: "فإما منّاً بعدُ وإما فداء"، وهذا الحصر يمنع أيّ خيارٍ ثالثٍ غير العفو والفداء. للأسف، لم يطبّق المسلمون هذا النصّ الإلهيّ، وظلّ السبي منتشراً في الحروب والغزوات، حتى تمّ تحريم ذلك كلّه عبر الجهود الدولية. وكان للسلطان العثمانيّ محمد الفاتح دورٌ في تحريم كلّ أشكال السبي".

ويؤكّد عالم الدين الدكتور محمد شحرور أنّ النبي محمداً لم يتّخذ عبيداً أو سبايا. ويقول: "لا أفهم كيف تُسبى المرأة، مهما كان دينها، مكرهةً، وتُعرض في سوق النخاسة وهي مكرهة، وتُباع كأنها متاعٌ، ويشتريها الرجل مكرهةً".

ويضيف شحرور: "داعش لم يأتوا بهذا الفهم من عندهم، بل هو فهم الفقهاء لمصطلح ملك اليمين على أنه رقّ، أيّ أن ملك اليمين لديهم قائمٌ أصلاً على الإكراه. بينما في القرآن ملك اليمين حقٌّ لكلٍّ من الرجل والمرأة، ولم يكن له وجودٌ في الرسالات السابقة، وهو تشريعٌ جديدٌ في شريعة محمد".

الإعلام وتضخيم الأحداث

رافق تمدّد تنظيم الدولة الإسلامية، وسيطرته على أجزاء واسعةٍ من العراق وسوريا، ضخٌّ إعلاميٌّ عالميٌّ ملحوظ. ولعبت الكثير من وسائل الإعلام دوراً كبيراً في تضخيم التنظيم، الذي لا يشكّ أحدٌ في قدراته وتميّزه عن باقي التنظيمات الإرهابية التي ظهرت في القرن العشرين، إلى درجةٍ بتنا نخاله معها دولةً عظمى.

وتزامن قصف طيران التحالف الدوليّ للتنظيم مع ماكينةٍ إعلاميةٍ لم يشهدها العالم منذ وقتٍ طويل. إذ لم تصل التغطية الغربية للحرب السورية إلى ربع ما وصلت إليه في تغطية قضية سبي النساء في العراق، ما أثار حفيظة الكثيرين من المتابعين للشأنين السوريّ والعراقيّ. بينما أجمعت المنظمات الحقوقية الدولية على وقوع هذه الحوادث، ولكن ليس بالشكل الذي صوّره الإعلام الغربيّ والعربيّ.

لا أحد يعلم الغايات من هذا التضخيم، ولكن المؤكّد أنه يخدم سياساتٍ بعيدة الأمد. خصوصاً وأن هذه الحرب الإعلامية اشتعلت بعد أن أعدمت داعش عدداً من الرهائن الأمريكيين، ما يعطي بعض المؤشرات بأن إنتاج الماكينة الإعلامية جزءٌ من الحرب العسكرية، التي بدأتها 44 دولةً حول العالم، ضدّ التنظيم.

بيانٌ تخريبيّ ضدّ «الإرهاب»

نارت عبد الكريم

التاريخُ، كما هو معلومٌ للجميع، يُدوِّنهُ المُنْتَصر. لذلك نراه يملأ مكتباتنا وصحفنا وجامعاتنا ووسائل إعلامنا، وحتى عقولنا، بالغلالات المنسوجة، بإتقانٍ، بخطابه ورغباته. ولأنَّ المُنْتَصرَ الذي نتحدّث عنه هنا، ليس مُجَرَّد شعبٍ من الشعوب أو أمة من الأمم، ولا هو بقبيلة من القبائل التي انتصرتْ على جاراتها، ولا جهةً سياسيَّةً أو ثقافةً ما من الثقافات المُسيطرة، ولا يمكن اختزاله الى أصحاب مصالح وأموالٍ ولا شركات عابرة للقارات أو بنوكٍ فقط، بل هو «الرجل/الأب».

هذا الخطاب -خطاب المنتصر- أزاحَ، تارةً بالعنف وتـارةً بالإهمال، كلّ خطابٍ قبله، أي خطاب «الأم» وخطاب «الطفل»، وبالتالي الخطاب «الأصليّ/البدائيّ» للبشريَّةِ وحوامله الاجتماعية، أي الشعوب الأصلية و«البدائية» التي اندثرَ قسمٌ كبيرٌ منها، ومن تبقى يُعاني الإهمالَ والاستبعادَ والتهميش.

إنَّ التنوّع هو سمة الطبيعة التي عمل الانسان جاهداً على قهرها وتنميطها، وحتى تدميرها. وتلك الشعوب وما تحمله من ثقافاتٍ هي الأكثر تعبيراً عن الطبيعة والتصاقاً بها واحتراماً لها.

ولأنه النظام الأبـويّ، خَلَّدَ انتصاره منذ آلاف السنين. إذ شيَّد لحمايته والحفاظ عليه نُظماً ومؤسساتٍ وهياكل، وانـتـشرت المنظومات الاجتماعيَّةً والاقتصاديَّة والفكريَّة والسياسيَّة التي تدلل على مدى سيطرته وإحكام قبضته. ولذلك فإنَّنا غدونا، مع مرور الوقت والعصور، كالأسماك لا نمتلك المقدرة على رؤية الماء الذي يحيط بنا من كلّ حَدَبٍ وصَوْب.

فإذا أردنا أنْ نحارِبَ «الإرهابَ»،ونحقق العدالة الإنسانية من حيثُ المبدأ، فلا بدَّ أنْ نقرَّ بوجودها، وأنْ نعيدَ الحقوق لها، ومنها حقّ التعبير وحقّ «الكلام»، وأن نقدّم لضحايا الإرهاب ولنا هامشاً ما، يؤويهم ويعوّضهم عن فداحة الظلم الذي حاقَ بهم وبنا. ومن أجل الوصول إلى ذلك الهدف، قد نجد ضالتنا في الأرشيفات المحظورة والمنبوذة، أي في المدوّنات المكتوبة بلغة «الأم» ولغة الطفولة الأولى، وفي تراث الشعوب الأصلية والبدائية التي بادَ بعضها فيزيائياً ولم يتبقَّ ما يدل عليها إلاَّ نتفٌ من الحكايا والأساطير والأمثلة الشعبية والأغاني.

فعلى مستوى الفرد يقول بول ريكور: «إنَّ الحلم هو الذي يشهد باستمرارٍ على أنَّنا نقول دوماً عكس ما نريد ونرغب، أي أنَّنا باستمرارٍ نقمع أنفسنا ونخدع أرواحنا. ولكن لمصلحة من يحدث كلّ ذلك؟».

أمَّا على المستوى الجمعيّ فإنَّ الأساطير وحكايا الجدّات والخرافات واللغات المنسيَّة والمقموعة، هي التي تشهد باستمرارٍ على فداحة الظلم والعسف الذي حاقَ بالمرأة وبالطفل، عموماً، وبشعوبٍ كثيرة أيضاً. ولأنَّها كذلك يمكننا اتخاذها كمداخلَ منهجيةٍ لإعادة الاعتبار لتلك الشعوب، وإعـادة إحيائها وإحياء روح البشرية كلها-بلا تمييزٍ أو استبعاد- من خلال تسليط الضوء عليها والتعريف بها.

إنَّ سيادة خطاب «الأب/الرجل»، خطاب النوع المُنتصر، أدّى الى خنق روح البشرية التي لا تستوي إلاَّ بالعدل. ويتمّ ذلك من خلال إفساح المجال للأنواع البشريَّة الثلاثة، أي «الرجل» و«المرأة» و«الطفل» ليعبّروا عن أنفسهم بلغتهم الخاصة وليس بلغة المُنْتَصر. ومن هنا، ومن هذه النقطة المركزيَّة بالتحديد، يمكننا المطالبة بحقّ الأنواع المقموعة والشعوب الأصليَّة بالوجود من دون شروط، أي من دون أنْ تتخلى عن خطابها وعن روحها وثقافتها وإرثها.

فإذا كان هناك فرقٌ شاسعٌ بين ما يتعلمه الطفل وهو على صدر أمـه، في سنواته الأولى، شكلاً ومضموناً من جهة، وبين ما يتعلمه ويتلقاه وهو على مقاعد الدراسة في المدرسة والجامعة، فمن البداهة القول إنَّ هنالك فرقاً شاسعاً واختلافاً بَيِّناً بين خطابنا الرسميّ، الأكاديميّ والسياسيّ، وبين خطاب الطبيعة، الخطاب الأصليّ المبثوث فيما أشرنا إليه آنفاً.

لقد أشارَ شتراوس، من خلال مَثَلٍ أَوْرَدَهُ في أحد كتبه، إلى ذلك الصَّدْع، حين تحدَّثَ عن شعب بدائيٍّ يُدعى الشينوك، كان يقطن شمال أمريكا الشماليَّة، ويمتلك فهماً وخطاباً مختلفاً عن خطابنا نحن «الحضاريين»، إذ يشير إلى جريمة ما حصلتْ باستخدام عبارة: «شرُّ الرجل قتلَ مَسْكَنَةَ الولد». على العكس من خطابنا الذي يأخذُ نسقاً آخر، يظهر من خلال استخدامنا عبارة: «الرجلُ الشرير قتلَ الولدَ المسكين».

إنَّ خطابنا «الحضاريّ» الذي نتبجَّحُ به -الخطاب المُسيطر منذ آلاف السنين- هو خطاب قَتَلة وساديِّين. ولأنَّـه كذلك أفـرزَ، وبشكلٍ طبيعيٍّ، تنظيماتٍ متطرفةً وقادةً سفّاحين من أمثال هتلر وستالين وجورج بوش وصدّام حسين وآل الأسد و«حالش» و«داعـش»، على سبيل المثال وليس الحصر. ولسوف يستمرّون بالظهور بأسماء وأقنعة أخرى، ما دامَ هذا الخطابُ سائداً ومُسيْطِرًاً. إنه الخطاب الذي يدعو للامتثال والواحدية ويمجّد الهرميَّة والاغتراب تحت مسمّى التقدم وضرورات «الحضارة».

دور منظّمات المجتمع المدنيّ في تأصيل القوانين

داريوس الدرويش

تتغيّر المجتمعات عبر العالم بأشكالٍ وطرقٍ عديدةٍ ومختلفة، تتفاوت ما بين تغيّراتٍ طفيفةٍ وأخرى جذريّة، وما بين تغيّراتٍ بطيئةٍ وأخرى سريعة، وبعضها تغيّراتٌ ذات نتائج مستقرّة وأخرى ترتدّ إلى حالتها السابقة للتغيّر. كما أنّ أساليب التغيير تختلف أيضاً، فهناك التغيير الذي يحصل جرّاء صدور القوانين من الأعلى بطريقة شعبويّةٍ ديماغوجيّةٍ تدغدغ الرأي العام، أو عبر فرضها دون غيرها بالقوّة من قبل السلطة، وهناك أيضاً التغيير الذي يحصل نتيجة تراكم رأيٍ شعبيٍّ يدفع سلطة الدولة إلى إصدار قوانين متلائمة مع هذا الرأي.

يُظهر التاريخ أنّ أسلوب التغيير الذي يعتمد إصدار القوانين من الأعلى بطريقتي التسلّط أو الديماغوجيا لا يأتي سوى بنتائج سلبيّة؛ فالأوّل، الذي تقوم فيه السلطة بإصدار قوانين (إيجابيّة أو سلبيّة وفق منظور حقوق الإنسان) لا تنسجم مع المجتمع، وبالتالي تجبر الأخير على الانصياع لها، يُعتبر أسلوباً ديكتاتوريّاً في التغيير، ولن تتجاوز نتائجه ذلك الانصياع بما يحمله من شكليّةٍ وسطحيّةٍ في التطبيق، بالتزامن مع إغفالٍ كاملٍ لروح القانون لحساب آليّة إصداره وتطبيقه. والأمثلة كثيرةٌ على ذلك، فعلى الرغم من أنّ قانون منع تعدّد الزوجات في ليبيا، الذي أصدره معمّر القذّافي، كان يحمل مؤشّراتٍ إيجابيّةً للتطوّر في مجال حقوق الإنسان والمرأة، إلا أنّ ديكتاتوريّة القذافي بشكلٍ عامٍّ، وهذا القانون بشكلٍ خاصٍّ، لم تجعل له أيّ أثرٍ يُذكر على مستوى الوعي الشعبيّ، بدليل أنّ المعارضة الليبيّة، وفور انتصارها، قامت بإلغاء هذا القانون قبل أيّ شيءٍ آخر، بطريقة توحي أنّ هذا القانون كان «جاثماً» على صدور المواطنين، رغم أنّ الغالبيّة العظمى منهم (شأنهم في ذلك شأن بقيّة المجتمعات المسلمة) لم تمارس تعدّد الزوجات لاحقاً. فرفضُ هذا القانون ناجمٌ عن طريقة فرضه على المجتمع، ولا علاقة له بالمضمون.

أمّا الطريقة الثانية، والتي تقوم فيها السلطة بالانقياد وراء الرأي الشعبيّ العامّ، دون اعتبارٍ للقيم الأخلاقيّة والقانونيّة التي توصّلت إليها الإنسانيّة مجتمعةً عبر آلاف السنين، فيُعدّ أسلوباً شعبويّاً هدفه تخفيف الاحتقان الشعبيّ لا غير. ورغم أنّه يُحدث تغييراتٍ في المجتمع، إلا أنّ هذه التغييرات لن تكون لصالح التطوّر غالباً، بل لصالح التخلّف والتطرّف. وعلى سبيل المثال، فالدساتير المتوالية التي أصدرتها سلطات البعث في سوريا، والتي نصّت جميعها على أنّ «دين رئيس الجمهوريّة هو الإسلام»، في تناقضٍ واضحٍ مع الادّعاء العلمانيّ لحزب البعث، كانت مقاربةً ديماغوجيّةً للسياسة من أجل تطمين أفراد المجتمع بأنّ «رئيسهم منهم»، وبذلك يسهل الالتفاف على الديمقراطيّة التي كانت ستأتي برئيسٍ منهم حقيقةً.

بفشل طريقتَي فرض القوانين من السلطة على المجتمع، أو محاباته، في إحداث تغييرٍ إيجابيٍّ، يظهر الأسلوب الأكثر حداثةً وديمومةً، وهو أن يكون مصدر القوانين هو المجتمع نفسه. ولا تكفي هنا الديمقراطيّة المقتصرة على التعدّديّة الحزبيّة وإجراء الانتخابات، فهي، وإن كانت شرطاً لازماً، إلا أنّها ليست شرطاً كافياً. فالأحزاب السياسيّة (سواءً في الحكم أو في المعارضة) هي من بنية السلطة، وتحكمها الرغبات الشعبيّة بشكلٍ أساسيّ، كون الوصول إلى السلطة هي

من غايات إنشائها الرئيسة، ولذلك فمن المحتمل جدّاً أن تمارس سياسةً ديماغوجيّةً عبر تحقيق الرغبات الشعبيّة كما هي، دون أيّ عملٍ على تطويرها، بهدف الوصول إلى السلطة. كما هو حال الحزب النازيّ الذي نجح في الانتخابات الألمانيّة الديمقراطيّة بسبب لعبه على وتر «الإهانة» التي تعرّض لها الألمان عقب الحرب العالميّة الأولى، وتحويله لتلك الرغبة الطبيعيّة عند الشعب الألمانيّ برفع الإهانة عن نفسه عبر العمل (كما حصل بعد الحرب العالميّة الثانية) إلى إلحاق الإهانة والذل بالآخرين عبر الحرب. وبهذا يكون التعادل بين الديكتاتوريّة والديمقراطيّة الشعبويّة في مدى تأثيرهما السلبيّ على المجتمع.

العامل المكمّل في الأسلوب الأخير هو تفعيل دور منظّمات المجتمع المـدنيّ، فهي صلة الوصل بين المجتمع (مصدر التشريع) والسلطة الديمقراطيّة (سلطة التشريع). إذ تنقطع هذه الصلة بشكلٍ كاملٍ قانونيّاً (وبشكلٍ جزئيٍّ عمليّاً) بعد إجراء الانتخابات، ولا تعود إلا في الانتخابات المقبلة، أي بعد 4 سنوات، حسب دساتير العديد من الـدول. بينما تحافظ منظّمات المجتمع المـدنيّ على هذه الصلة طوال تلك السنوات وأثناء الانتخابات. فمنظّمات المجتمع المـدنيّ تعمل بشكلٍ دائم على رفع الوعي الشعبيّ حول مواضيع متعلّقة بالحقوق والقيم الإنسانيّة العالميّة، ممّا يساهم بشكلٍ إيجابيٍّ في اتّجاهي العلاقة بين المجتمع والسلطة؛ فمن جهةٍ، تعمل حملات التوعية على إنشاء بيئةٍ خصبةٍ لأفكارٍ جديدة قد تختلف عن القديمة اختلافاً جوهريّاً أو طفيفاً، ممّا يسهّل على أعضاء السلطة إصدار قوانين تتلاءم أكثر مع حقوق الإنسان، وبذلك لا يحتاجون إلى ممارسة الديماغوجيّة. كما أنّ حملات التوعيّة تعمل، من جهةٍ أخرى، على إبقاء اهتمام المجتمع والأفراد بحقوقهم، وهو الاهتمام المفقود منذ زمنٍ طويلٍ في مجتمعاتنا،

والذي سمح فقدانه باستفحال الميل الطبيعيّ للسلطة نحو الاستبداد.

أما الأهم من هذه النتائج فهو أنّ المجتمع، حين تتكرّر حملات التوعيّة ضمنه، يصبح قادراً، بشكلٍ طبيعيٍّ ودون تلقين، على تقبّل الجديد والابتعاد عن الشعارات الفارغة التي تستهلّ بها الديكتاتوريّة تغلغلها ضمن المجتمع. فهنا لا تقتصر نتائج حملات التوعية على المواضيع التي تتناولها فقط، بل تتعدّاها إلى ما لم تتناوله أيضاً، عبر آليّة تشبه التعلّم عند الفرد. فيصبح المجتمع قادراً لوحده على اكتشاف أنّه من الخطأ مثلاً «وجود سجونٍ دون شروطٍ صحيّة»، إذا كانت لديه ثقافةٌ عامّةٌ مترسّخةٌ حول حقوق الإنسان، حتّى وإن لم تتضمّن هذه الثقافة ذكر الشروط الصحيّة للسجون بشكلٍ مباشر.

ولعلّه من المفيد طرح التجربة التونسيّة في هذا المجال، ولاسيّما في قانون منع تعدّد الزوجات. فهذا القانون، الصادر عام 1958 ضمن مجلّة الأحـوال الشخصيّة في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة، لم يصدر وفق رغبات الرئيس العلمانيّ فقط، بل كان منسجماً بشكلٍ كبيرٍ مع آراء وطروحات مشايخ جامع الزيتونة، مثل الطاهر بن عاشور ومحمد الجعيط، من جهة، ومع الحركة النقابيّة، ممثّلةً بالنقابيّ الطاهر الحداد، من جهة أخرى. لذلك فقد وُجد للقانون صدىً ضمن البيئات الاجتماعيّة في تونس، وشكّل مع الزمن تقليداً قانونيّاً لم يتمّ الرجوع عنه حتّى بعد سقوط النظام السابق وتولّي حركة النهضة الإسلاميّة مقاليد الحكم. فالوعي الذي نشرته الحركات النقابيّة ضمن المجتمع التونسيّ جعل القانون يبدو وكأنّه صدر عن المجتمع نفسه، رغم ديكتاتوريّة بورقيبة والأنظمة التي خلفته. وما كان هذا الأمر ممكن الحدوث لولا الوجود الفعليّ لهذه الحركات النقابيّة والمنظّمات المدنيّة ضمن المجتمع التونسيّ، والتي لعبت الدور الأبرز في الإبقاء على هذه القوانين المراعية لحقوق الإنسان في قرارات اللجنة التأسيسيّة التي تشكّلت بعد الثورة. وذلك عبر الدور الذي اضطّلعت به «الرباعيّة» التي تضمّ منظّماتٍ مدنيّةً ذات تاريخٍ عريقٍ في تونس (الاتحاد العام التونسيّ للشغل، الاتحاد التونسيّ للصناعة والتجارة، الرابطة الوطنيّة للدفاع عن حقوق الإنسان، وعمادة المحامين). ولعلّ الحدث الأكثر دلالةً على الاحترام التونسيّ لمنظّمات وناشطي المجتمع المدنيّ هو انتخاب المنصف المرزوقي لرئاسة البلاد (وهو المنحدر من بيئة النشاط المدنيّ الحقوقيّ) والتوافق عليه من قبل معظم الأطراف السياسيّة.

إذاً، فلا سبيل معروفاً إلى تطوير المجتمع سوى بجعل المجتمع يحمل راية التطوير بنفسه. فكلّ أشكال الوصاية الأبويّة على المجتمعات أدّت، في الغالب، إلى نتائج عكسيّةٍ وأحياناً دمويّة. وفي الوقت نفسه، ليس من واجب السياسيّين مراعاة المطالب الشعبيّة التي تعارض حقوق الإنسان، بل عليهم إصدار القوانين الملائمة لهذه الحقوق، وتأصيلها في المجتمع عبر المنظّمات المدنيّة.

حوارٌ مع الباحث والمفكر السوريّ جاد الكريم الجباعي

اللامركزية أو الفيديرالية يجب أن تكون خياراً وطنياً، من أجل دولةٍ وطنيةٍ قوية

حاوره: كمال شيخو

*كاتبٌ وباحثٌ سوريٌّ. من مواليد السويداء ١٩٤٥. حصل على إجازة في اللغة العربية وآدابها من جامعة دمشق ١٩٦٨/١٩٧٩. بدأ بتدريس مادة اللغة العربية في ثانويات اللاذقية والسويداء ودمشق بداية ثمانينيات القرن الماضي. ثم استقال من التعليم وعمل محرّراً ومدققاً لغوياً في هيئة الموسوعة العربية بدمشق، وكتب للموسوعة عدّة بحوث.

يدير موقع (سؤال التنوير) الإلكترونيّ. ومتفرّغٌ للبحث والكتابة. وأحد مؤسّسي لجان إحياء المجتمع المدنيّ في سورية، وجمعية حقوق الإنسان، ومنتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطيّ. وكان عضواً قيادياً في حزب العمال الثوريّ العربيّ حتى عام ١٩٩٦.

نشر عدّة كتبٍ ومؤلفات، منها:

(حرية الآخر، نحو رؤيةٍ قوميةٍ ديمقراطية)، (حوار العمر، أحاديث مع الياس مرقص)، (قضايا النهضة)، (المجتمع المدنيّ، هوية الاختلاف)، (المسألة الكوردية.. حواراتٌ ومقاربات).

في مقالتك «عن خيارات الحلّ السياسيّ في سوريا»، أشرتَ إلى أن الأوضاع القائمة على الأرض لا توحي بإمكان حلٍّ قريبٍ للمسألة السورية. ومع ذلك قلتَ: «لا بدّ من العمل في سبيل حلٍّ سياسيٍّ كأنه سيحصل غداً». لماذا الحلّ السياسيّ ليس قريباً برأيك؟

أولاً، لأن الحلّ، الذي يُراهَن عليه، هو الحلّ الذي ينجزه السوريون بأنفسهم، ويبدؤون بالعمل الجديّ من أجله، ويكون مداه الزمني منظوراً. فقد كنا نظن أن الحلّ السياسيّ مرهونٌ باقتناع القوى المحلية بعدم إمكانية الحسم العسكريّ لمصلحة أيٍّ منها، ولو كان الأمر كذلك لكنا في مرحلة الحلّ أو ما بعدها. فتبيّن أن إمكانية الحلّ مرهونةٌ بقرار القوى الإقليمية والدولية الراعية للحرب والمشاركة فيها، بأيّ صورةٍ من صور المشاركة.

لقد خرجت المسألة من أيدي السوريين جميعاً، بمن فيهم السلطة، التي لا تزال أكثر قوّةً وتماسكاً، ولكنها لم تعد تزيد على جماعة مقاتلة تسيطر على مساحةٍ من الأرض وتدير بعض شؤون سكانها إدارةً سيئة، كغيرها من الجماعات المقاتلة، ومرتهنةً مثلها للقوى التي تمدّها بعناصر القوة وتسيطر على قرارها، كلياً أو جزئياً.

ثانياً، لأن الفعل السياسيّ لا يؤدّي إلى النتائج المتوقعة منه بالضرورة، ولا سيما حين تكون السياسة مجرد أيديولوجيا، لا تأخذ الوقائع العيانية ونسبة القوى في الحسبان، ولا تتجه إلى المصلحة العامة. فقد أدّت سياسات السلطة و«المعارضة» إلى إطلاق وحوش الطائفية المذهبية، الإثنية والدينية، حتى بات التخوّف مما بعد الحلّ السياسيّ مثل التخوّف من استمرار الحرب. ومشاريع الحلول المفكّر فيها لا تتضمّن رؤيةً عمليةً لهذه المسألة المزمنة، وإن بدأ الحديث خجولاً عن اللامركزية. أعتقد أن اللامركزية أو الفيديرالية يجب أن تكون خياراً وطنياً، من أجل دولةٍ وطنيةٍ قويةٍ.

ثالثاً، لأن القضية تحوّلت إلى «القضاء على الجماعات الإرهابية»، لا إلى معالجة أسباب الإرهاب وتجفيف منابعه. والعصبية الطائفية والاستبداد كلاهما مولّدان للإرهاب، علاوةً على الإفقار والتهميش وتقفير الحياة الإنسانية و«هدر الإنسان».

حسب رؤيتك للحلّ في سورية، طالبتَ بتعهّد الأطراف المشاركة في الحرب بوقف جميع الإعمال القتالية، وإخراج جميع التنظيمات غير السورية وميليشياتها، وجميع المقاتلين غير السوريين من البلاد. هل تعتقد أن هذا المطلب سهل التحقيق، ومن الممكن أن يكون مفتاحاً للحل؟

لستُ في موقع من يطالب، أنا بالكاد في موقع من يرى. ولا أعتقد أن وقف القتال وإخراج التنظيمات وميليشياتها من البلاد بالأمر السهل، مع أنه أسهل من استمرار الحرب وأقلّ كلفةً. أسهل على السوريين حين يقرّرون أن يعيشوا معاً، ويعيدوا بناء ما تهدّم وتهتك، حين يعترف كلٌّ منهم بالآخر،

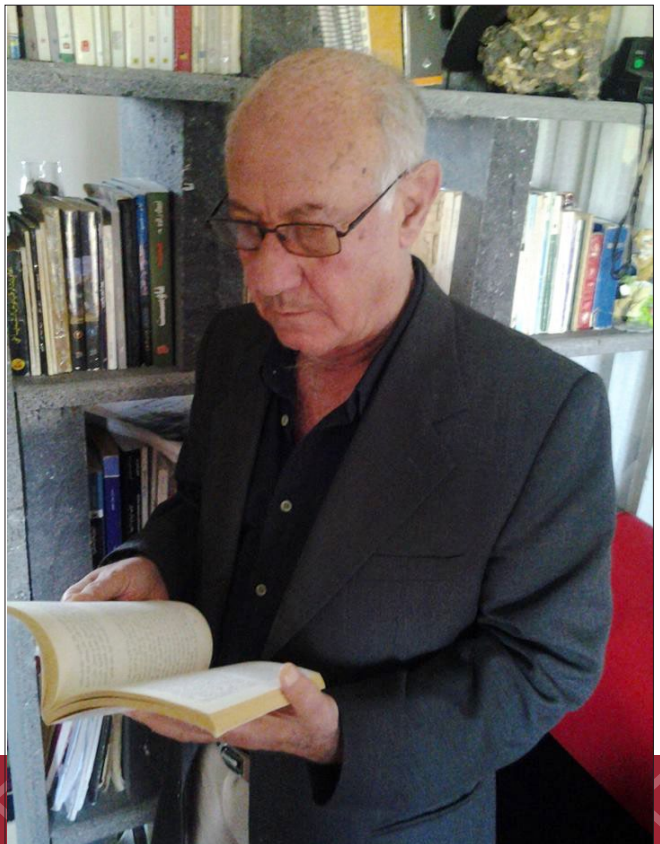

على أنه ندُّه وعديله، ويعترف الرجال بحرّية النساء وحقوقهن، وتعترف كلّ جماعة إثنية أو دينية أو مذهبية أو حزبية بسائر الجماعات الأخرى، وباستحقاقها الحرّية والكرامة الإنسانية والحقوق المدنية والسياسية بالتساوي، أفراداً وجماعات.

منذ بداية انطلاقة الانتفاضة الشعبية المناهضة لنظام الحكم في سورية، أواسط آذار/مارس عام ٢٠١١، كان هناك سجالٌ حول موقف الأقليات، التي يرى البعض أنها بقيت في منزلة بين المنزلتين. كيف تنظر إلى حالة الأقليات وتفاعلها مع الحراك المعارض وموقفها؟

ثمة سجالٌ بالفعل، حول هذه المسألة وغيرها. فإذا كان هناك من يرى أن الأقليات بقيت في منزلة بين المنزلتين، فإن أكثرية المساجلين يتحدّثون عن تحالف الأقليات. وعلينا أن نتساءل: من هم المتساجلون في هذه المسألة؟ هل هم المسلمون والمسيحيون عامةً، أم السنة والشيعة، أم السنة والعلويون والدروز والإسماعيليون، أم العرب والكرد، عامةً؟ المتساجلون قسمٌ من نخبة سياسية تدافع عن السلطة وتسوّغ احتكارها، وقسمٌ منها يطالب بالسلطة ويتطلع إلى احتكارها. ويحتاج أيٌّ منهما إلى عصبية وعقيدة إبرائية لتبرير مشروعيتها، وإلى جمهور لا يستطيع مخاطبته إلا بمفردات ثقافته ومستوى إدراكه، ليقول لهذا الجمهور ما يعرفه الجمهور نفسه ويؤمن بصحته، فيقع التصديق الضروريّ للتعبئة والحشد والتجييش. هذه الشريحة من الموالين والمعارضين هي من تصنّع الطائفية المذهبية وتؤجّج العصبيات، وتعدّ الأفراد وسائل وأدوات لتحقيق غاياتها.

السجال الدائر حول موقف الأقليات، يتصل مباشرةً بحكم أيديولوجيٍّ-سياسيٍّ مفاده أن النظام السوريّ نظامٌ طائفيٌّ، علويٌّ، وسلطته علويةٌ، وأن «الأقليات» متحالفةٌ معها. هذا الحكم كان يقال همساً، ثم صار جهراً.

أفترض أن مقولة الأكثرية والأقليات مقولةٌ أيديولوجيةٌ-سياسيةٌ، في أيّ مجتمعٍ، يتبناها من يعتقدون أن العرق أو الدين أو المذهب أو العقيدة العلمانية هويةٌ، وأن الجماعة العرقية أو المذهبية أو العقائدية بنيةٌ متجانسة. وهؤلاء شريحةٌ من الإنتلجنسيا، كما تقدّم، لا نستطيع تقدير نسبتها، ويبدو أنها غير قليلة. المولودون من هؤلاء في أسرٍ عربيةٍ سنّيةٍ يعتقدون أن العرب السنّة مثالٌ ما «يجب» أن تكون عليه الأمة، والمجتمع والشعب، وأن الوطن وطن العرب السنّة والدولة دولتهم. ومن ثمّ فإن غير العرب وغير المسلمين السنّة أقلياتٌ، أقلّ قيمةً وأدنى منزلةً، وأمرُهم في يد «الأكثرية»، بوصفهم إما ذميين وإما ضالين وإما غرباء وإما مواطنين من الدرجة الثانية ومشكوكٌ في ولائهم، في أحسن الأحوال. تعبّر عن ذلك أيديولوجية الإسلام السياسيّ، المنظّم، كالإخوان المسلمين، وغير المنظّم، وهذا الأخير يتزيّا بزيٍّ «ديمقراطيّ». فالمسألة لا تتعلق بالإسلام والإيمان، ولا بالوجود التاريخيّ لجماعاتٍ إثنيةٍ ودينيةٍ ومذهبيةٍ مختلفة، بل تتعلق بأيديولوجية السلطة والسلطة المضادة. فمن غير الواقعيّ أن نتحدّث عن كتلٍ متجانسة، كالمسلمين والمسيحيين والسنة والشيعة والعلويين والدروز والإسماعيليين، أو الكرد والآثوريين وغيرهم، ونحكم فيها أو لها أو عليها، أياً كانت معايير الحكم.

مقولة الأقليات مقولةٌ ذات دلالة تحقيرية، لم يجرِ فحصها ونقدها، وهي جزءٌ من ثقافة الاستعمار، وإستراتيجية «حماية الأقليات»، وهي إستراتيجيةٌ استعماريةٌ تُلقى مسؤوليتها على «الأقليات». ومقولة «تحالف الأقليات» الشائعة اليوم والتي يطلقها بعضنا، بلا تبصرٍ، تنبع من وعيٍ أو لا وعيٍ عصبويٍّ، وتنطوي على أمرين: أولهما تخوين «الأقليات» أو تكفيرها، والثاني تهديدها، مما يزيد من توجس الجماعات غير العربية وغير السنّية، ويضاعف مخاوفها.

«تمانع أسلمة الدولة وتتوجّس منها شراً»، وترى أن «أسلمة الدولة لا تختلف في شيءٍ عن تبعيثها» (جعلها بعثيةً) الذي هو أساس ما تعاني منه أكثرية الشعب. ماذا قصدت بكلامك، وأيّ شكلٍ للدولة تستشرف لسورية المستقبل؟

ثمة نموذجان لا يحتاجان إلى جهدٍ كبيرٍ لإدراك مغزاهما: السلطة التي تحكم بأيديولوجيةٍ قوميةٍ، وتخوّن كلّ من لا يواليها، وتنظيم داعش الذي يحكم بأيديولوجيةٍ إسلاميةٍ، ويكفّر كلّ من لا يواليه. لا أظن أن أحداً، غير السلطة وأمثالها وداعش وأمثالها، يريد أن تكون سوريا كذلك في المستقبل. لا أحد عاقلاً وأخلاقياً يريد أن يعيش مخوّناً أو مكفّراً، أي مهدّداً في حياته ومهدورةً إنسانيته ومهدوراً دمه. الدولة المؤدلجة لا عقلانيةٌ بإطلاق، ولا أخلاقيةٌ بإطلاق، ولا إنسانيةٌ بإطلاق، بل هي إهانةٌ للكرامة الإنسانية. هكذا دولة البعث ودولة الخلافة الداعشية وأمثالهما.

أما عن المستقبل فثمة تصوّران: المستقبل الذي هو ممكنات الحاضر، والمستقبل المنشود أو المرغوب فيه. عن الأول لا أستطيع أن أقول شيئاً كثيراً، في ظلّ هذه الفوضى والشواش وهذا اللامعقول، مع أن الفوضى شقيقة الحرية، إذا اقترنت بالمسؤولية الإنسانية، واللامعقول أساس المعقول. وعن الثاني يجب ألا أقول شيئاً، لأنني أعاني شخصياً من آثار التبشير بغد مشرقٍ وفردوسٍ على الأرض. ولكنني أفترض افتراضاً أن ما تشهده سوريا من تفككٍ وانحلالٍ على جميع الصعد، أمرُّها الانحلال الأخلاقيّ وقتل الروح الإنسانيّ، اللذين تنطق بهما همجيةٌ غير مسبوقة، تقابله عملية تشكلٍ جنينيةٌ، ضعيفةٌ وبطيئة النموّ. وهذا ليس استشرافاً، لأن ثمة ارتسامات واقعيةً تدلّ عليه، ارتساماتٍ اجتماعيةً وثقافيةً وأخلاقيةً، ليست سياسيةً بعد. الرهان ينعقد على هذه العملية الثانية، عملية التشكل، التي لا تخضع لأيّ حتمية، لذلك لا تزال مجرّد رهان. فلن تكون الدولة إلا كما يكون السوريون، وكما يريدون أن يكونوا.

شكل الدولة مرهونٌ بجدلية الانحلال الجاري وعملية التشكل التي أشرت إليها. وما زلت أميل إلى دولةٍ فيديرالية، أسمّيها فيديراليةً جديدةً، وإلى نظامٍ ديمقراطيٍّ برلمانيٍّ لجمهوريةٍ سورية.

وجـــ
القراءة والكتابة حقل يابسٌ وواقعٌ مأساويّ

صبري رسول

القراءةُ اليوميّة، كنشاطٍ ذهنيٍّ للإنسان، مقياسٌ يشير إلى درجة ارتقاء المجتمع. كلّما انتشرت بين أفراده، لتتحوّل إلى ظاهرةٍ جماعيةٍ، دلّت على تطوّره.

قد يكون أحد مقاييس الصورة الحضارية للمجتمعات البشرية إقبال أفرادها على القراءة، بكلّ مستوياتهم العلمية والثقافية. والقراءة، في كثيرٍ من البلدان، باتت عادةً يوميةً تلازم الإنسان، في السّفر والحديقةِ والاستراحة والانتظار.

تركت الأزمة السّورية بصماتها على واقع القراءة والكتابة، مثلما فعلت في مختلف مناحي الحياة والنشاط الإنسانيّ. وسنحاول هنا استقصاء ما طرأ على واقع القراءة بعد الأزمة.

شجون الكتّاب والأكاديميين

يرى الشاعر والصّحفي عمر كوجري أنّ «النشاط في مجال القراءة والكتابة يتعلق بالبيئة المحيطة، وإلا عُدّ ترفاً منفصماً عن الواقع».

ومن جهةٍ أخرى يعتقد كوجري أنّ «الكتابة كانت متراجعةً، والقراءة في الحضيض، وهذا ليس على مستوى سوريا فقط، بل في عموم المنطقة. ويمكن القول إن الحريق السوريّ أصاب ما تبقى من معالم الجمال في البلاد، ولم يبق شيءٌ لم يحترق أو يتراجع، أو حتى يندثر».

أما الكاتب المسرحيّ أحمد إسماعيل فله رؤيةٌ مغايرةٌ للقراءة، إذ يقول: «لم تكن القراءة لدينا، قبل الثورة، هوايةً أو استدعاءً للنوم، بل طقساً وممارسةً وتلبيةً لحاجةٍ روحية. كانت غذاء الروح، ونافذتنا على العالم، وحبل السرّة الذي يربطنا بالآخر وبالحضارة، ويجعلنا مطمئنين على إنسانيتنا. أما اليوم، وبعد هذا الربيع الذي كتبنا من أجله وتغنينا به، يؤسفني أن أقول إن إقبالنا على القراءة تراجع إلى درجةٍ مهولةٍ، لم أكن أتوقع حدوثها حتى ولو كنت على فراش الموت».

ورغم هذه المآسي، ما زال لدى إسماعيل، الحائز على جوائز كثيرةٍ وقيّمةٍ في مسرح الأطفال، بصيصٌ من الأمل في نهاية النفق: «ولكن ما يحدث لا يمكن أن يكون نهاية التاريخ. فلا بدّ من إعادة قراءة ما قرأناه سابقاً بعيونٍ وأدواتٍ جديدة، وقراءة كتبٍ غير تلك التي اعتدنا قراءتها، وقراءة الواقع بطريقةٍ مختلفة، وأدواتٍ أكثر علميةً وحيادية».

أما رؤية الأكاديميين فلا تختلف عن رؤية الكتاب والشّعراء. فالدكتور فريد سعدون، نائب عميد كلية الآداب بجامعة الفرات بالحسكة، يؤكد أنّ «القراءة تتميز بخاصيةٍ أساسية، تتمثل في تحويل المكتوب إلى منطوق، عبر سلسلةٍ من الإجراءات التي تبدأ من التلفظ إلى التأويل، مروراً بالتفسير والتحليل والتفكيك، وصولاً إلى تثبيت المعنى. والمهم في هذه السلسلة هو دور التراتب في انبثاق الدلالة، التي تطغى على بقية أنساق العلامات المركبة للنص».

ويضيف السعدون أن «الأزمة الراهنة أفضت إلى خلق واقعٍ جديد، تراجعت فيه القراءة ومعظم الفعل الثقافيّ، لصالح مفاهيم وممارساتٍ امتازت بالحدّة، وعزّزت جانب العنف على حساب المعايير الأخلاقية والإنسانية. وأعادت هذه الممارسات تشكيل المجتمع وعلاقاته بمنطقٍ غابرٍ، استبعد الفكر الخلاّق المبدع، وعمل على بعث الموروث الكلاسيكيّ بمحموله الرجعيّ العصيّ على التطوّر والانفتاح. عندئذٍ يتمّ استحضار الأشياء والوقائع، وتحريكها لتصنع أحداثاً تقع الآن استنساخاً عن الماضي، توقاً إلى بعث التاريخ التليد، وبذلك تتم إزاحة الحاضر، وتكتسب الأحداث ثقل الطابع السلفيّ البائد. هذا الاشتغال، بالإضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية والقنوات الإعلامية، يمحو أثر القراءة التي تعوّدنا عليها زمناً طويلاً، ويكبح عذوبتها وغوايتها، ويقلل من شأنها طقساً إبداعياً ملازماً للمثقف والقارئ العاديّ على حدٍّ سواء».

مكتباتٌ ومراكز خاويةٌ على عروشها

وفي الضّفة الأخرى من الثقافة، تعاني مكتبات مدينة القامشلي من تدهور حركة بيع الكتب، وغياب إقبال الناس على شرائها. فالكتب القديمة تكدّست على الرّفوف، والإصدارات الجديدة غائبةٌ نتيجة الأزمة التي عصفت بكلّ شيء، وتركت بصماتها على مفردات الحياة كافة، وكان لها وقعٌ أكثر إيلاماً على النشاط الثقافي المترهّل.

عبد القادر جمعة، صاحب مكتبة الزهراء، رأى أن «حركة بيع الكتب الثقافية مشلولةٌ تماماً. لم يعد أحدٌ يسأل عن الكتب، ولم يعد أحدٌ يهتم بها، إلا بعض الطلبة لإكمال حلقات بحثهم».

وقال عبد القادر إن هناك أسباباً كثيرةً وراء ذلك، منها: «ضعف القوة الشرائية، والنزوح والهجرة التي أفرغت المدينة من أهلها، وهجرة الباحثين عن المعرفة، وانحسار إقبال الناس على القراءة أمام شبح الجوع والخوف».

أما ولات جمعة، صاحب مكتبة الأنوار، فيؤكّد أنّ «تجارة بيع الكتب تجارةٌ كاسدةٌ بكلّ المعايير، فلم يعد الناس يكترثون بالكتاب الذي أصبح منسياً على الرّفوف. ويعود عزوف النّاس عن القراءة إلى ظروف قاسية فرضتْها الحرب، وقد يعود إلى استخدامهم شبكة الإنترنت، حيث العالم الافتراضيّ الذي يستهوي الناس للتواصل مع أهاليهم في المنافي والمهاجر، وربما للقراءة الإلكترونية كمتنفّسٍ وحيد».

ويضيف ولات: «كانت الصحافة تجذب القراء سابقاً فتنشّط القراءة. الآن لا تصل إلينا أية صحافة سورية أو دولية. فقط هناك الصحف الكردية بأسعارها الغالية، وهي غير مشجعة كثيراً».

أما المركز الثقافيّ العربيّ بالقامشلي فبدا هادئاً يخيّم عليه الصّمت عند دخولنا مبناه. ولم نجد الحماسة لدى رئيسه الأستاذ منير دباغ للحديث عن نشاطات المركز، إذ اكتفى بالقول إن: «المركز يقوم بالنشاطات».

أما المكتبة فكانت أكثر هدوءاً، يلفّها صمتٌ ثقيل. وأكـد أمينها أبـو دانيش أن حركة استعارة الكتب كانت تصل إلى تسعمئة كتابٍ شهرياً فيما مضى، لكنها تراجعت الآن، فتتراوح بين ثلاثمئة وستمئة كتابٍ في الشّهر. أما قاعة المطالعة فباتت خاليةً من الرّوّاد، بعدما كانت «تعجّ بالباحثين وطـلاب الدراسات العليا سابقاً»، وفق تعبير أمين المكتبة.

وفيما يتعلّق بتزويد المكتبة بالإصدارات الجديدة يقول أبو دانيش: «كانت المعارض سابقاً تقام دورياً. الآن، وبعد توقف إقامة المعارض، لم تعد ثمة مصادر لتزويد المكتبة بالكتب الجديدة. ورغم هذا فالمكتبة تحتوي الكثير من الكتب الجيدة».

مكتبة نضال اللواء، وهي أقدم مكتبةٍ في المدينة، والمعتمد الرئيس لتوزيع الصحف فيها، لم تبدُ بحالٍ أفضل من المركز اثقافي العربيّ. وقد أكّدت لنا إحدى العاملات في المكتبة أن «المطبوعات الصحفية لم تدخل مدينة القامشلي منذ سنتين. وقبل الأحداث كانت الصحافة السورية توزّع على مكتبات المدينة، إضافةً إلى المدن والبلدات الأخرى. كنّا وكلاء توزيع الصّحف، والآن لا شيء يصل إلينا، بعد أن كانت تأتينا كبرى الصحف العربية، كالحياة والشرق الأوسط وصحافة الخليج».

مركز آسو للثقافة والفن، الـذي افتتح في ٢٠١٤/٤/٢٥ في قامشلي، فيه مكتبةٌ وقاعةٌ للمطالعة. ورغم نشاطه الملحوظ في البداية، إلا أنّ الإقبال عليه تراجع بشكلٍ كبير، كما أكّد لنا صاحب المركز سيامند إبراهيم.

يقول سيامند: «كان هدفي من افتتاح المركز إعادة الاعتبار إلى الكتاب الورقيّ، وتنشيط حركة القراءة، وخاصةً بعد تأسيس اتحاد الكتاب الكرد في العام نفسه. لكن، تجري الرياح بما لا تشتهي السّفن، فقد غابت الثقافة وانحسر دورها أمام طغيان السياسة».

ما أقسى أنْ نرى تدهور حال الإنسان السّوريّ اجتماعياً وثقافياً، إذ قلّ النشاط الذّهني والفكريّ تحت وطـأة الحرب الطّاحنة، والظروف الحياتية القاسية. وبـات مصير الثقافة في بلادنا يتجه من انهيارٍ إلى انحطاط، ما لم يعمل شباب سوريا على الاستفادة من تجربتهم التاريخية الغنية، لإحياء الحركة الثقافية السورية لتأخذ دورهـا في التعبير عن واقع وآلام هذا البلد والارتقاء بحياته الاجتماعية.

بالحطب وملابس البالة يستعدّ السوريون لشتاء هذا العام

لبنى سالم

كان تساقط المطر، للمرّة الأولى هذا العام، مفاجئاً لأبي عطا. وما هي إلا عدّة دقائق حتى استطاع الرجل الأربعينيّ أن يجمع بضائعه من قارعة الطريق، ويركض بها إلى داخل المبنى المجاور ليحميها من البلل. بدأ أبو عطا وكافة الباعة، في اليوم التالي، برفع أغطيةٍ أشبه بالخيم على الأرصفة، لحماية البضائع من تساقط أمطار الشتاء. يُعرب أبو عطا عن استيائه لاقتراب فصل الشتاء، إذ يتوجّب عليه بعد اليوم العمل في العراء، وتحمّل قسوة البرد لكسب الرزق، بعد أن تهدّم متجره كاملاً بالقصف.

تصف هيا الأحمد، إحدى المتطوّعات في الهلال الأحمر، شهور شتاء السوريين بأنها "كابوس، يقضونها بحثاً عن الدفء والملجأ، فيما يرى معظم سكان العالم فصل الشتاء فصلاً مفعماً بالحميمية والمشاعر الدافئة". وتوضح بأن "معظم النازحين لا تتوفر لديهم إلا الأغطية التي حصلوا عليها من المعونات، ولا يملك معظمهم ثمن الطعام حتى يفكروا بثمن التدفئة".

قطع الأشجار

لم تنجُ أشجار الزينة داخل المدن من عمليات جمع الحطب، إذ يقدم الكثير من السوريين اليوم على قطع أغصان الأشجار وجمعها وتيبيسها ثم بيعها في الأسواق. ولا يتطلب الأمر أكثر من منشارٍ وسلّمٍ وسيارةٍ لجمع الأغصان.

ويروي الأستاذ فادي، من مدينة حلب، أن "أكثر من عشر مجموعاتٍ بدأت حملةً لقطع رؤوس الأشجار في شوارع المدينة، مع اقتراب الشتاء. بعضهم من الموظفين التابعين لبلدية المدينة، الذين ينفّذون مهمّة تقليم الأشجار بشكلٍ جائرٍ جداً، والبعض الآخر من باعة الحطب الذين يتسابقون في جمع كمياتٍ أكبر قبل تساقط الأمطار". فقد توجّهوا لقطع الأشجار من المدن، لصعوبة التوجّه إلى الغابات والأحراش المحيطة بالمدينة، بسبب خطورة الاشتباكات وصعوبة التنقل. ويضيف أن شارع منزله قد خلا تماماً من اللون الأخضر خلال ساعات.

مدافئ الحطب

الاعتماد على الحطب للتدفئة هو الأكثر رواجاً في بيوت السوريين اليوم. إذ يفرض تدني المستوى الاقتصاديّ، وارتفاع أسعار المحروقات، على السوريين أن يبحثوا عن أوفر مصادر التدفئة، وهو ما دفع العديد من الناس إلى تعديل مدافئهم لتعمل على الحطب. يروي الأستاذ عماد غادري، من مدينة حلب،

أن معظم سكان مدينته يقومون بإغلاق الحجرة السفلية للمدفئة، وإغلاق خزان الوقود، ووضع الحطب في الحجرة العلوية المقابلة للمدخنة.

ويضيف غادري أن "الأهالي تلقوا وعوداً بتوزيع المازوت بسعر 85 ليرةً للتر. مع هذا سيحتاج المنزل الواحد إلى 35 ألف ليرة، أي 175 دولاراً على الأقلّ، لشراء مازوت الشتاء. وهو ما يفوق راتب أيّ موظفٍ في الدولة". ويشتكي من أن "أحداً لم يحصل على الحصّة كاملةً، رغم دفع كامل المبلغ خلال عملية التوزيع الماضية، إذ يتكفّل الموزّعون بسرقة ربع الكمية على الأقل".

وتترتب على استعمال الحطب في التدفئة المنزلية أضرارٌ صحيةٌ متعدّدة، لما يحمله غاز الاحتراق من نسبةٍ عاليةٍ من أول أكسيد الكربون، إضافةً إلى شوائبَ أخرى. ويوضح المهندس عبد الله أن "احتراق الحطب يتطلب

مدافئ ذات مواصفاتٍ معينة، تمنع تسرّب دخان الاحتراق خارجها، والتي تعرف باسم (الشومونيه). إلا أنها لا توجد اليوم إلا في بيوت الأغنياء، فتكلفة بنائها تصل إلى مئات الألوف".

شتاء الفقراء

عادةً ما يتكبّد الفقراء العناء الأكبر في تحمّل المصاعب المعيشية. تـروي السيدة حياة، وهي ربة منزلٍ لعائلة نازحة إلى أحد الأحياء الفقيرة في حلب، أن "جميع أطفالها يقضون النهار كاملاً في جمع كلّ ما يمكن أن يحترق من الكرتون والورق، بل وحتى البلاستيك في الأحوال الصعبة، ويأتون به إلى المنزل لإحراقه داخل المدفئة أو لطهي الطعام". وتفسّر سوء أحوالها المادية بأن أطفالها أيتام الأب، وبأنّ كل ما تجنيه من عملها لا يكفي لأكثر من توفير الطعام للأطفال الخمسة.

تُعرّض الظروف الجوّية القاسية الأطفال إلى خطر الإصابة بالعديد من الأمـراض. ويشير الطبيب خالد إلى أن "حـالات الأنفلونزا والتهاب القصبات والبلعوم باتت تصيب الأطفال بأعدادٍ كبيرةٍ جـداً. وتساعد كثرة الأعداد في المدارس على انتشار العدوى بشكلٍ سريع". ويضيف أن "استنشاق دخان المواد غير المخصّصة للتدفئة المنزلية قد يعرّض الأطفال والكبار للإصابة بالأمراض التنفسية أو التحسّسية، بل والاختناق في بعض الحالات. وهو ما يجب توعيه الأهالي بمخاطره، ففي هذه الحالات يكون البرد أكثر أمناً من الدفء".

ملابس الشتاء

يعتمد الكثير من السوريين اليوم، بشكلٍ شبه كامل، على شراء الملابس المستعملة، من ما يعرف بسوق (البالة). ويروي أحد تجار البالة أن "التفاوت الكبير في الأسعار بين البضائع الوطنية والمستعملة دفع معظم السوريين إلى اللجوء إلى محلات البالة لشراء ملابس الفصل القاسي". ويضيف: "تتنوّع البضائع المستعملة؛

من الملابس الشتوية لجميع الأعمار، وصولاً إلى الأحذية والأغطية".

وتشهد محلات الملابس المستعملة اليوم إقبالاً واسعاً جداً، ما دفع العديد من التجار إلى التحوّل إلى العمل بها بدلاً من البضائع الوطنية، التي سجّلت أسعاراً خياليةً مؤخراً، بسبب ارتفاع تكلفة إنتاجها ونقلها وتوزيعها في الأسواق. وتشير السيدة فاضلة أنها "استطاعت شراء أربعة معاطف شتويةٍ مستعملةٍ لأطفالها بسعر معطفٍ جديدٍ واحـد". وتضيف أن "البضائع المستعملة أنقذت الكثيرين من الحرمان من شراء الملابس، لأن معظم الناس من الطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل يعتمدون عليها بشكلٍ تامّ".

بدائل السوريين

تفنّن السوريون في إيجاد البدائل والحلول للتأقلم مع طبيعة الحياة التي تفرضها ظروف الحرب عليهم. ويشير أحد الباعة في إدلب إلى أن جميع الوسائل البدائية عادت من جديد، بسبب عدم قدرة الأهالي على استعمال الوسائل الحديثة. ويوضح أن "العديد من الناس باتوا يعتمدون على استعمال مواقد (الكاز)، بسبب عدم توافر الغاز بشكلٍ دائم. بالإضافة إلى استخدام بطاريات السيارات لتوفير الكهرباء المنزلية بسبب انقطاع الكهرباء. والاعتماد على الشموع و(الليدّات) التي تعمل على البطاريات، إضافةً إلى الأبيال، لتوفير الإنارة".

ألفا قتيلٍ في شهر تشرين الأوّل.. وشتاءٌ قاسٍ للأطفال

إعداد: كمال سروجي

الشبكة السورية لحقوق الإنسان: أربعة قتلى تحت التعذيب يومياً

وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 1987 شخصاً في عموم سوريا، خلال شهر تشرين الأوّل.

فقد أكّدت الشبكة قيام النظام بقتل 1231 مدنياً، بينهم 216 طفلاً (بمعدل 8 أطفال يومياً)، وما لا يقلّ عن 121 امرأةً، إضافةً إلى 118 مدنياً قتلوا تحت التعذيب في السجون (بمعدّل 4 مدنيين يومياً). وتشكّل النساء والأطفال ما نسبته 27% من إجمالي القتلى المدنيين، ما يعطي مؤشراً حقيقياً وصارخاً على استهداف النظام للمدنيين، حسب الشبكة.

إلى ذلك قتلت قوّات النظام ما لا يقلّ عن 492 مقاتلاً من قوّات المعارضة، خلال الاشتباكات والقصف.

أما تنظيم الدولة الإسلامية، فقد وثّقت الشبكة قيامه بقتل 77 شخصاً، منهم 39 مدنياً، بينهم طفلٌ وسيّدة. كما قتل التنظيم 38 مقاتلاً من قوّات المعارضة، في معارك وإعداماتٍ ميدانيةٍ للأسرى.

أما قوّات المعارضة فقد قتلت، بحسب الشبكة، 43 مدنياً، بينهم 17 سيدةً وطفلاً واحداً. إضافةً إلى مقتل 11 مقاتلاً في اشتباكاتٍ بين فصائل المعارضة.

وكان للتحالف الدوليّ نصيبٌ من حصيلة القتل، إذ سجّلت الشبكة مقتل 9 مدنيين، بينهم طفلٌ واحدٌ، بقصف طيران التحالف.

مئة وثمانون برميلاً متفجّراً على حلب في شهرٍ واحد

وثّق المعهد السوريّ للعدالة، والذي مقرّه مدينة حلب، مقتل 96 شخصاً في المحافظة، خلال تشرين الأوّل، منهم 29 طفلاً و11 امرأةً، وعسكريين اثنين، إضافةً إلى اثنين من أفراد الطواقم الطبية، وواحدٍ من عاملي الهيئات الخدمية.

ووثّق المعهد القصف الذي شنّه النظام ضد المدينة، وفق الأرقام التالية:

البراميل المتفجّرة من الطيران المروحيّ: 182 برميلاً.

البراميل المتفجّرة التي تحوي غاز الكلور: برميلٌ واحد.

الصواريخ من الطيران الحربيّ: 187 صاروخاً.

القنابل العنقودية: 3 هجمات.

صواريخ (أرض أرض) قصير المدى: 4 صواريخ.

وطال القصف 138 منطقةً سكنيةً، ومدرستين، ومسجداً، وثلاثة أسواقٍ شعبية، ومركزاً خدمياً، وفرناً، ومنطقةً أثرية.

سبعة ملايين طفلٍ سوريٍّ وعراقيٍّ سيمضون شتاءً قاسياً

بدأت منظمة اليونيسيف توزيع لوازم الشتاء، من الألبسة ووسائل التدفئة، على حوالي مليون طفلٍ سوريٍّ وعراقيٍّ لاجئٍ في دول الجوار، بحسب ما أعلن موقع المنظمة على الإنترنت.

وفي داخل سوريا، تساعد المنظمة حوالي 400 ألف طفلٍ نازح. ولكن بسبب نقص التمويل هذا العام، اقتصر نشاط المنظمة على توزيع 217 ألف عدّة شتاءٍ على الأطفال، في مناطق حمص وطرطوس وحلب والقامشلي. وجميع هذه المناطق واقعةٌ تحت سيطرة النظام السوريّ.

وفي دول اللجوء، يتمّ توزيع تجهيزات الشتاء على مئة ألف طفلٍ سوريٍّ في لبنان، كما سيتمّ توزيع 75 ألف قسيمةٍ لشراء الملابس الشتوية. وتعمل المنظمة على تسليم الأغطية البلاستيكية العازلة للحرارة على المخيّمات المؤقتة في لبنان.

وفي الأردن تعمل المنظمة على توزيع 72 ألف عدّة شتاءٍ على الأطفال، إضافةً إلى توزيعها 54 ألف قسيمة شراءٍ من الأسواق المحلية.

وأبدت المنظمة تخوّفات من أوّل شتاءٍ يمرّ على أطفال عين العرب (كوباني) في مناطق اللجوء، في ظلّ أرقامٍ تتحدّث عن وجود سبعة ملايين طفلٍ سوريٍّ وعراقيٍّ بحاجةٍ إلى المساعدة. إذ قالت المديرة الإقليمية لليونيسيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ماريا كالفيس: "بعد كلّ ما عاناه الأطفال بسبب النزاعات الدائرة في سوريا والعراق، سيحتاج أطفال المنطقة إلى حمايتنا بشكلٍ ملحّ، بسبب قدوم فصل الشتاء، والأعداد المتزايدة من الأسر المهجّرة. ولكن، وبسبب أوضاعٍ حرجة، تتعلق بالقدرة على الوصول إلى المحتاجين ونقص التمويل، لن نتمكّن للأسف من الوصول إلى العديد من الأطفال".

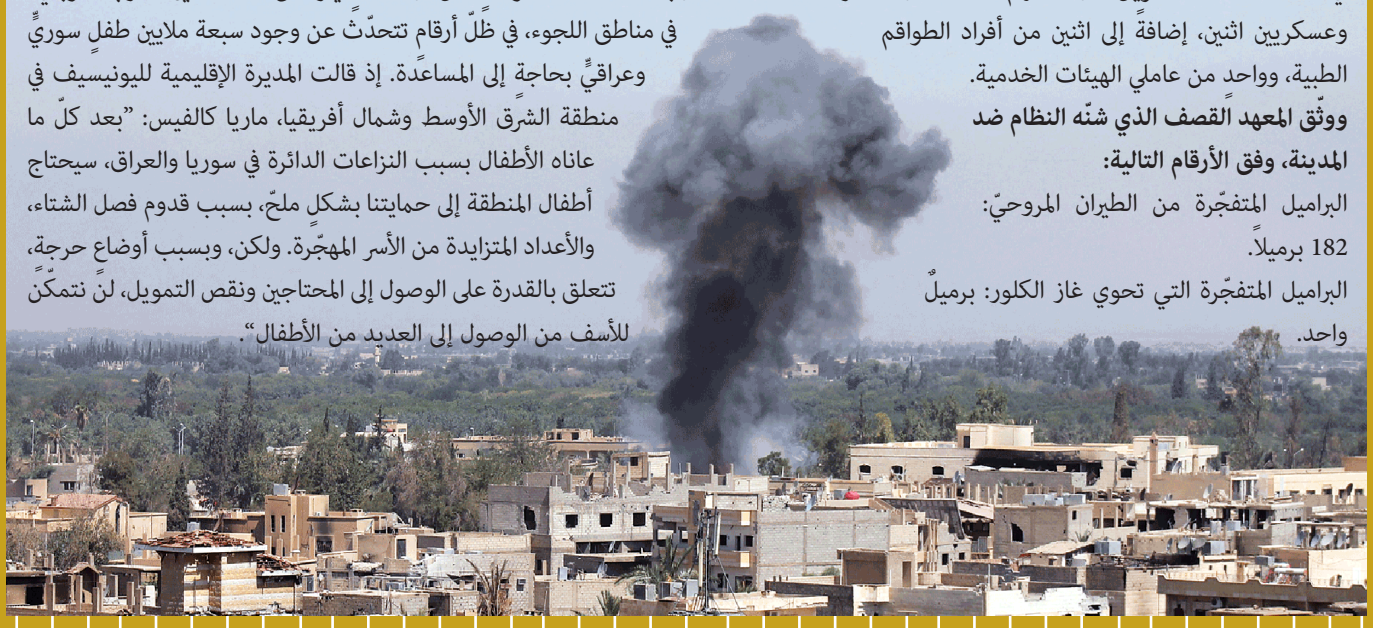

مركز المجتمع المدني و الديمقراطية CCSD
9 كانون الأول
اليوم العالمي لمكافحة الفساد
الفساد قيد تحرر منه
القرار بإيدك
بإيدنا نمنع الفساد
حقك تقترح وتسأل
مكافحة الفساد بتبلش من عندك
إيد بإيد لنخلق تغيير
اسألهم عن كل شي
الشفافية هي الدواء
حقك تسأل
المعلومة حقك
الشفافية الخطوة الأولى لبناء المستقبل

جودي الحمصية

عبد. قنطار

محمد أبو قاسم

فؤاد بصبوص

أمراض وأوبئة تغزو الأرض والبشر
انهيار النظام الصحي في ســـوريا

شلل الأطفال والحصبة يعودان من جديدٍ إلى سوريا

ليلى الحلبي

متلازمة الألم العضليّ المتفشيّ (الفيبــروميالغيا) أولى التداعيات النفسيّة للحرب على السوريين

ليليا نحاس

أمراضٌ كثيرةٌ تصيب السوريين.. الفقر والتلوّث مسبّبها الأوّل

نبال أحمد

شلل الأطفال والحصبة يعودان من جديد إلى سوريا

- مساعدات الأمم المتحدة تذهب إلى النظام، ويُحرَم منها نصف السكان على الأقلّ

- منظماتٌ صحيةٌ دوليةٌ تصف الوضع بالكارثيّ

- لا يمرّ أسبوعٌ دون تسجيل إصابةٍ بشلل الأطفال في سوريا

ليلى الحلبي

تقتصر وزارة الصحة التابعة لحكومة الأسد على تقديم اللقاحات الطبية لنصف مساحة سوريا فقط.

الأرقام تتحدث عن أنّ هناك أكثر من 10 ملايين سوري بين نازح داخلي ولاجئ خارجي، لا يستفيدون بأي شكل من خدمات النظام، رغم ذلك، حصل النظام من الأمم المتحدة العام الماضي، على مساعدات صحية شملت نظرياً جميع سكان سوريا.

يقول د. أسعد الحلبي لمجلة صور: "وزعت الأمم المتحدة شهرياً عن طريق النظام، مساعدات في قطاع المياه تبلغ ستة دولارات شهرياً، كما أعطته 30 دولار شهرياً عن كل طالب في البلاد. هذه إحدى الفضائح الأخلاقية للمنظمات الدولية، فكيف توزع كل هذه المساعدات للنظام، والنظام يقصف المشافي الواقعة خارج سيطرته، ويقتل أي شخص يقدم الرعاية الصحية لسكان هذه المناطق؟!".

أربع مناطق نفوذ تعيق الرعاية الصحية

فمع تقسيم البلد إلى أربع مناطق نفوذ، يتقاسمها النظام والمعارضة وتنظيم الدولة الإسلامية وقوات حماية الشعب الكردية، أصبح انتقال المواد والبشر بين أجزاء سوريا أكثر صعوبة، فحتى ينتقل الإنسان مثلاً بين شقي مدينة حلب الشرقية والغربية، يلزمه 12 ساعة على أدنى تقدير، ويمر الطريق عبر ثلاث مناطق نفوذ (النظام والمعارضة وتنظيم الدولة)، بينما كانت العملية تستغرق سابقاً خمس دقائق سيراً على الأقدام.

يعتبر النظام المعيق الأول لوصول المساعدات الطبية، حيث يضيّق ويؤخر مرور القوافل الطبية، حتى المرسلة من قبل الأمم المتحدة، بينما تسهل قوات المعارضة مرور هذه القوافل باتجاه أهدافها، وتخضع القوافل الطبية المتوجهة من تركيا إلى مناطق نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية إلى المصادرات، ويقوم التنظيم بتوزيعها وكأنه هو من جلبها، لكسب ثقة المواطنين.

نظام الرصد الوبائي

بعد نضال استمر لأكثر من عام ونصف، تمكنت المؤسسات الطبية السورية من الحصول على اللقاحات من منظمة الصحة العالمية عن طريق الحكومة التركية، مع تعاظم خطر الإصابة بالحصبة وشلل الأطفال، إلى أعلى درجات الخطورة.

ومن أجل ذلك، شكلت وحدة تنسيق الدعم، شبكة رصد وإنذار مبكر، بالشراكة مع أهم المراكز الدولية لمكافحة الأوبئة، ومنظمة أطباء عبر القارات، وتعمل الشبكة على متابعة الأمراض والأوبئة، واستشعار ظهورها بشكل مبكر، حيث استطاعت رصد أمراض كالسعال الديكي والحصبة والتهاب الكبد الوبائي، وسجلت أول حالة لشلل الأطفال في 4/10/2013 بمحافظة دير الزور.

ومن متابعة التقارير يتبين أن إصابات شلل الأطفال، تحدث بشكل أسبوعي في سوريا، ولكن التقارير تطمئن أن عدد الحالات المسجلة، في جميع الأمراض الوبائية، هي ضمن الحدّ المعقول.

حقائق حول شلل الأطفال

يصيب المرض الأطفال تحت سن الخمس سنوات على الأغلب، وتؤدي إصابة واحدة من أصل 200 حالة عدوى بالمرض إلى شلل عضال، ويلاقي ما يتراوح بين 5-10% من المصابين بالشلل حتفهم، نتيجة توقّف عضلاتهم التنفسية، حسب منظمة الصحة العالمية.

العلاج الوحيد هو إعطاء الجرعات المنتظمة من اللقاحات، حيث يعتبر شلل الأطفال من الأمراض الفيروسية شديدة العدوى، ويصيب الجهاز العصبي، وهو كفيل بإحداث الشلل التام في غضون ساعات.

يدخل الفيروس جسم الإنسان عبر الفم ويتكاثر في الأمعاء. وتظهر الأعراض الأولى له، على شكل حمى وتعب وصداع وتقيّؤ وألم في الأطراف.

حقائق حول الحصبة

مرض فيروسي يصيب الأطفال والشباب، وعلاجه الوحيد هو اللقاحات. يبدأ المرض بالظهور عند الأطفال على شكل طفح جلدي، والتهاب في البلعوم، وارتفاع في الحرارة، وتظهر أعراض المرض بعد التعرض للفيروس، خلال 3-2 أسبوع، حيث يبدأ الطفح الجلدي عادة بالظهور على الوجه والعنق، ثم ينتشر في الأجزاء السفلية للجسم، وينبغي أن يُمنع الطفل من الذهاب إلى المدرسة، حتى يتم شفائه من المرض.

تصاب النساء بالحصبة أكثر من الرجال، عند البالغين، وتبدأ أعراض المرض بالتهاب بالمفاصل وآلام متعددة، تستمر من 3 لـ 10 أيام، وعند إصابة الحامل بالمرض، فإن احتمال إصابة جنينها تبلغ 90%، ما يؤدي لولادته ميتاً أو إصابته بتشوهات خلقية، حيث يعاني الطفل المصاب بالحصبة الألمانية الخلقية، من ضعف في السمع والبصر، وعيوب في القلب، وغيرها من حالات الإعاقة التي تلازمه طوال حياته، إضافة لاحتمال إصابته بالتوحد والداء السكري واعتلالات في الغدة الدرقية.

متلازمة الألم العضليّ المتفشّي (الفيبـرو ميـالغيا) أولى التداعيات النفسيّة للحرب على السوريين

ليليا نحاس

لم تقتصر آثار الحرب في سورية، حتى الآن، على إيقاع القتلى وإعاقة الآلاف، والتسبّب في تفشي الأمراض المعدية؛ إذ يعاني آلاف السوريين اليوم من اضطرابات نفسية متعدّدة. وفي حين لا يشكّ العلماء في دور الحروب بالتسبّب بأمراض نفسية وذهنية لمن يعيشون في ظلها، يكشف أطباء سوريون عن "متلازمة الألم العضليّ المتفشّي" أو "الفيبروميلغيا"، كأولى التداعيات النفسية السائدة بين السوريين الذين عايشوا ظروف الحرب القاسية.

ويعاني مرضى هذه المتلازمة من آلام مفصلية (عضلية-عظمية)، وإعياء وتعب شديد، يترافق مع اضطرابات في النوم، ما يؤثر على حياة المرضى المهنية والاجتماعية والعائلية، ويرميهم في متاهة البحث عن السبب، وتحرّي وجود علل جسدية أخرى، ليقضوا مدّةً طويلةً يتنقّلون بين طبيب وآخر، ويجرون عشرات التحاليل والفحوصات، بلا جدوى.

المسبّبات النفسية

يشير فارس العرف، أحد اختصاصيّي الأمراض العظمية، إلى أن نسب الإصابة بالمتلازمة في سورية "قد تضاعفت على الأقلّ خلال السنتين الماضيتين". ويوضح أن "عُشر سكان العالم مصابون بها وإن لم يعلموا، إلا أن نسبة انتشار المرض في سورية تقدّر بربع عدد السكان، وتتجاوز النصف ضمن المناطق الأكثر خطراً، كحلب وإدلب، وفقاً لتقديراتنا كأطباء". ويضيف: "يمكن لأيّ سوريٍّ أن يجد شخصاً في محيطه يعاني من أعراض المتلازمة".

تروي إحدى المريضات، وتدعى علياء، أن حالةً من التعب العامّ، والألم المفصليّ الشديد، باتت تصيبها إثر نزوحها من ريف حلب إلى المدينة، بعد أن عاشت سنةً كاملةً تحت تهديد قصف الطائرات والاشتباكات المستمرّة. وتضيف أن مجرد سماعها اليوم لأصوات الرصاص، أو أزيز الطائرات في الجوّ، كفيلٌ بأن يجعلها تشعر بآلام مفصلية شديدة".

ويوضح الطبيب العرف أن جميع المرضى السوريين هم ممن تضرّروا نفسياً لأسباب متعدّدة، فهناك من أصيبوا بالهلع إثر مشاهدتهم انفجاراً أو أجساداً بشريةً متأذية، وبعضهم الآخر تعرّض لمعاملة عدوانية من أطراف مختلفة، كالاعتقال أو التعذيب أو العنف. وعددٌ من المرضى تعرّضوا لضغطٍ نفسيٍّ ناجم عن الحذر والخوف طويلي الأمد، أو الجوع والتهجير، أو فقدان أحد الأحبة".

توجد نظرياتٌ متعدّدةٌ لتفسير تسبّب المؤثرات النفسية بهذه الأعراض الجسدية. ويوضح اختصاصيّ الأمراض الداخلية، عثمان عبد المعين، أن النظرية الأرجح هي "انخفاض عتبة حسّ الألم، إثر التعرّض للصدمات النفسية، مما ينتج اضطراباً في تنبيه مستقبلات الألم، ونقصاً في مسكنات الألم المركزية الطبيعية في الدماغ، ما يؤدّي في النتيجة إلى التسبّب بهذه الآلام عند أبسط مؤثرٍ خارجيّ".

اليافعون هم الأكثر تعرّضاً للخطر

لم تقتصر حالات التعنيف النفسيّ التي يتعرّض لها السوريون على أعمارٍ معينة. إلا أن "الفيبروميالغيا" تصيب اليافعين والشباب من السوريين بنسبٍ أعلى، وفقاً للأطباء. ويفسّر الطبيب العرف ذلك بأن "الأعمار المتأثرة بالصدمات النفسية تعرّضت للمرض بدرجةٍ أكبر، فمعظم المرضى المشخّصين تتراوح أعمارهم بين 15 و30 عاماً. والمرض منتشرٌ بين الفتيات بشكلٍ أكبر، لأنهنّ أكثر حساسيةً للضغوطات النفسية بطبيعتهن". ويضيف: "لا يعتبر اليافعون عامةً، ممن لم يتجاوزوا العشرين عاماً، في مجتمعاتٍ أخرى، عرضةً لأعراض المتلازمة، باستثناء سورية التي يتعرّض فيها اليافعون لضغوطٍ نفسيةٍ استثنائية، كالتهديد والرعب".

وتشير السيدة غادة فاضل، إحدى اختصاصيّات علم النفس، إلى أن "الأمراض النفسية تصيب الأعمار الصغيرة بنسبٍ أقلّ عادةً، إلا أن عواقبها عليهم هي الأخطر". وتضيف "أُشرف على علاج نفسيٍّ لعددٍ من مرضى الفيبروميالغيا الذين تطوّرت عندهم حالةٌ من الاكتئاب الشديد، ومعظمهم لا يتجاوز العشرين عاماً". وتضيف أنهم لم يعودوا قادرين على متابعة تعليمهم.

تخفّي المرض

يشتكي الطبيب عبد المعين من "فقر الوعي الطبي تجاه المرض، حتى من قبل معظم الأطباء". ويضيف أن تشخيص المرض يعتمد مبدأ الاستبعاد. ويوضح أن "معظم المرضى ينفقون عشرات ألوف الليرات

في إجراء اختبارات تشخيص أمراض أخرى، تتشابه معه في الأعراض". ويشير إلى أن معظم الأطباء يرجّحون المرض عند استبعادهم كافة الاحتمالات الأخرى، بسبب عدم وجود طرق تشخيصية محدّدة له. إلا أن عدداً من الأطباء ذوي الخبرة باتوا يتعرّفون عليه عند تعقب الألم في اثنتي عشرة نقطة محدّدة من الجسد، إضافة إلى تحرّي تخوّفات المريض الحالية".

وتشير الأستاذة غادة إلى عدد من العواقب التي تعيق تعرّف المرضى والمعالجين على المتلازمة، وهي "عدم اعتراف المريض بتعرّضه لأذيات معينة، كالتعنيف الجسديّ والنفسيّ الذي يتعرّض له المعتقلون، والاعتداءات الجنسية التي تتعرّض لها بعض النساء". وتضيف أن "معظم المرضى يفقدون ثقتهم بالمعالج وتعليماته، بسبب عدم ظهور دليل على المرض في تحاليلهم المخبرية".

ويوضح الطبيب عبد المعين أن "الاهتمام العمليّ بالمرض جاء متأخراً، وهو ما يفسّر عوز الطرق التشخيصية، وتعدّد العلاجات، وانخفاض الوعي الصحيّ العامّ بهذا المرض رغم انتشاره. إذ يعتقد معظم مرضاي أن التهاب المفاصل الرثيانيّ هو ما يسبّب لهم هذه الأعراض".

مشاكل اجتماعية

يجد مرضى المتلازمة أنفسهم في مواجهة مشاكل اجتماعية متعدّدة. تروي خولة، إحدى المصابات، أنها "تعيش حياة عجوز في الستين، رغم أنها لا تزال في الخامسة والعشرين من عمرها. وقد اضطرّت إلى الانزواء والتقوقع في المنزل لأكثر من سنة، بسبب عجزها عن الاستمرار في عملها في خياطة الألبسة". وتضيف أنها "أمضت وقتاً طويلاً في محاولة التفسير الذاتيّ لما تعانيه. وأدّى عجزها عن إيجاد السبب إلى تغيير سلوكها الاجتماعي، وعلاقاتها بأفراد العائلة".

أما عن العلاجات المتاحة فيوضح الطبيب عبد المعين أن "المرضى الذين يخضعون لعلاج دوائيٍّ يتناولون أدوية الاكتئاب والقلق التي ترفع من مستوى هرمون السعادة وتخفّف مستويات التوتر، إضافةً إلى مسكّنات الألم".

يعاني القطاع الصحي السوري العديد من المصاعب، التي أنتجها التراجع الاقتصادي والعمليات العسكرية المستمرة، إضافة ومستوى الرعاية الصحية المقدمة لهم، وأحوال الأطباء وقدرتهم على مزاولة مهنتهم.

وأن العلاج الدوائيّ يستمرّ لثلاثة أشهر، يعقبه علاجٌ نفسيٌّ في حال وجود أثر نفسيٍّ قويّ.

وتروي الأستاذة غادة أن المعالجين يعانون أثناء العلاج، "لأن معظم المرضى لا يزالون يعيشون في مناطق الصراع، ولا يستطيعون تغيير نمط معيشتهم، أو وضع حدٍّ لما يثير مخاوفهم، في ظلّ استمرار عمليات القصف والتهجير، وممارسة جميع أشكال الاعتداء على الجنس البشريّ في سوريا". وتضيف أن "جزءاً من المرضى لا يشفى أبداً. إذ لا نتمكّن في معظم الأحيان من محو ما تعرّض له من ذاكرته، فنقوم بتلطيف تأثيره على حياته فقط".

يذكر أنه تمّ تسجيل عددٍ من الاضطرابات النفسيّة بين المتضرّرين من الحرب في سوريا، ومنها اضطراب ما بعد الصدمة، الذي يصيب الأعمار الصغيرة، وقد يؤدّي إلى مشاكل في الإدراك واضطرابٍ في النمو، إضافةً إلى القلق والاكتئاب عند الكبار. ويشير الطبيب العرف إلى أن "متلازمة التعب المزمن، أو الفيبروميالغيا، تأتي عادةً إثر الكوارث التي يصنعها الإنسان. فيما تأتي الاضطرابات العصبية، واضطرابات المزاج، كأبرز الظاهرات النفسية الناتجة عن الكوارث الطبيعية، كالفيضانات والحرائق والزلازل. ويعود هذا إلى أن ضحايا الكوارث الطبيعية غالباً ما يحظون بدعم بشريٍّ أكبر مما يحظى به ضحايا الصراعات، كالسوريين".

أمراض كثيرة تصيب السوريين.. الفقر والتلوّث مسبّبها الأوّل

نبال أحمد

"ماذا نتوقع أن يكون الوضع الصحيّ في سوريا، وهناك مناطق سكنيةٌ تعدادها مئة ألف نسمة يخدمها طبيبٌ واحد؟!" هذا ما قاله لنا الدكتور عمار البيك، بسخريةٍ مريرة، لدى سؤالنا له عن انتشار الأمراض، وعن الرعاية الطبية في سوريا. ويضيف الطبيب: "أضطرّ أحياناً إلى تغيير دواء السكري لمرضاي كلّ عشرة أيام. وأحياناً كثيرةً لا يجد مرضى ارتفاع الضغط أيّ نوعٍ من الأدوية".

أمراض الشتاء

انتشر العام الماضي نوعٌ شديدٌ من التهاب القصبات، في شمال سوريا، بما فيه الأجزاء الخاضعة لسيطرة المعارضة والنظام.

تقول أم رامي، من قرية عين عيسى المجاورة لمدينة مارع، في ريف حلب الشماليّ: "الشتاء الماضي أصابتني حالة (كريب) شديد، تطوّرت لالتهاب قصبات، مع سعالٍ حادٍّ، لم أصب به أو أسمع به من قبل. امتدّ لشهرين ونصف الشهر، حتى شفيت منه".

وعن هذا المرض يقول الدكتور عمار: "تخوّف الناس كثيراً من هذه الأعراض، لكنها أمرٌ طبيعيٌّ لا يتعدّى الإنفلونزا والكريب الشديد، الناتج عن البرد وظروف الحياة القاسية التي يمرّ بها السوريون".

ويضاعف غلاء المحروقات وقلّتها، وعدم توافر وسائل التدفئة الأخرى، أمراض الإنفلونزا وحالات الرشح، في ظلّ قلةٍ في الأدوية الفعالة، والافتقار إلى الأطباء ذوي الاختصاصات الدقيقة. إذ تذكر إحصائياتٌ أمميةٌ أنه يوجد في مدينة حلب 36 طبيباً فقط.

في هذا الشتاء، يعتمد الكثير من أبناء المناطق الجبلية، كاللاذقية وطرطوس وحمص، على الحطب وبقايا الأخشاب في التدفئة والطبخ. وبسبب التعرّض المستمرّ للغازات الناتجة عن الاحتراق، على المدى القريب والمتوسط، تكثر حالات ضيق التنفس عند كبار السن، وحالات الربو المزمن عند الأطفال والرضع، وقد لا يستطيعون التخلص منها مدى الحياة.

أما سكان المخيّمات، المنتشرين في دول الجوار السوريّ، فمعاناتهم مضاعفةٌ، خصوصاً ساكني الخيام القماشية العشوائية، الذين لا يملكون وسائل تدفئةٍ تعوّضهم عن دفء الجدران الإسمنتية.

يقول الدكتور عمار: "خلال خمسة أشهر صادفت ستّ حالات سلّ، اضطرّت إلى تحويلها إلى المشافي التركية، بسبب عدم وجود المخابر والأدوية المتخصّصة لدينا".

ويضيف: "توزّع أدوية السلّ عن طريق منظمة الصحة العالمية. ولم نزوَّد حتى اللحظة بمثل هذه الأدوية، بينما تستمرّ المنظمة بتزويد النظام بها".

التهاب الكبد الوبائيّ

بعد حصارٍ زاد عن 300 يوم لغوطة دمشق، بدأت أمراضٌ نسيها العالم بمعاودة الظهور فيها، ومنها التهاب الكبد الوبائيّ. ويعدّ الدكتور حسام استخدام مياه الصرف الصحيّ في ريّ المزروعات العامل الأساسيّ لانتشار المرض، إضافةً إلى سوء التغذية، وتلوّث مياه الشرب، وانعدام وسائل التعقيم والنظافة وارتفاع سعرها. كما أن نقص الأدوية والعلاج يطوّر المرض إلى درجاتٍ أكثر خطورةً وتعقيداً، كما يؤدّي إلى تكرّر دورة المرض وانتقالها إلى آخرين.

ويؤكد الدكتور "بيك" أن هناك إصاباتٍ كثيرةً في الغوطتين الشرقية والغربية، ولكنها لم تصل بعد إلى درجة الوباء.

النفط يولّد الأمراض

تقول أم عمر، من بلدة الشحيل، شرقيّ دير الزور، لمجلة "صور": "أنظّف بيتي يومياً، ولكني أجد آثاراً سوداء اللون على بلاطه عندما أستيقظ. لديّ طفلان بعمر 5 و9 سنوات، لا يفارقهم السعال الحادّ منذ سنة، رغم استخدام الأدوية ومراجعاتي المتكرّرة للأطباء. وبعد طول عناء نصحني الطبيب أن أنتقل مع أطفالي إلى مكانٍ بعيد، وسوف يتعافون بشكلٍ كامل. وهذا ما حصل، تعافى أطفالي تقريباً من سعالهم الحادّ بمجرّد

انتقالنا من البيت".

فبعد الدمار شبه الكامل للمنشآت النفطية شرقي سوريا، لجأ السكان، والتنظيمات العسكرية المسيطرة على تلك المناطق، إلى استخراج البنزين والمازوت من النفط الخام، عن طريق الحرّاقات البدائية، التي تطلق أثناء احتراقها غازاتٍ سامةً، أبرزها غاز الكبريت والرصاص.

يقول الدكتور محمد الديري: "بعد توسّع هذه الصناعات، زادت معدلات التهابات الجهاز التنفسيّ، ومشاكل الوظائف الرئوية، وتفاقمت حالات الربو وحالات التهاب القصبات المزمن عند الأطفال، وارتفعت معدّلات الأزمات القلبية".

ويضيف الدكتور محمد: "إنّ اختلاط غاز الكبريت بالماء يشكل حمض الكبريتيك، وهو العنصر الأساسيّ في الأمطار الحمضية، ما يهدّد الغابات والأشجار في المحافظة، إضافةً إلى انتقال هذه المواد السامة إلى التربة، وبالتالي إلى المحاصيل الزراعية. ومع مضيّ الوقت وتوسّع الصناعة ستزداد الولادات المشوّهة، وحالات السرطان الوخيم، وخصوصاً سرطان الرئة والجهاز التنفسيّ".

ويؤكّد أن "استنشاق الحوامل لهذه الغازات يؤثر على نمّو الجنين، وعلى نموّ رئتيه، ما يجعله يولد برئتين أصغر من الحجم الطبيعيّ، وأقلّ قدرةً على استيعاب الهواء، فيصبح أقلّ قدرةً على التنفس، مما يسبّب له أمراضاً مزمنةً، لا يتخلّص منها طوال حياته. إضافةً إلى ولادة الأطفال بأوزانٍ أقلّ، ما يؤثر على النموّ بشكلٍ كامل".

الليشمانيا

يقول الدكتور عمار، المشرف على مخيّم خربة الجوز، على الحدود السورية التركية: "بلغت نسبة الإصابات بطفيليّ الليشمانيا في المخيم حوالي 15% من السكان البالغ عددهم 300 شخص. ويؤدّي نقص الكوادر الطبية إلى توسّع المرض وانتشاره".

تنتقل الليشمانيا، أو ما تعرف في شمالي سوريا باسم "حبّة حلب"، إلى الإنسان عن طريق لسعة بعوضةٍ صغيرةٍ جداً، تسمّى "ذبابة الملح". ويسبّب الطفيليّ المحمول في الذبابة تقرّحاتٍ وتشوّهاً في الجلد. وتنتقل العدوى إلى البعوضة عندما تلسع حيواناً مصاباً بالليشمانيا، كالكلاب والماشية والقوارض.

ويعتبر انتشار القمامة، والمجاري المكشوفة، وعدم توافر المبيدات الحشرية، العوامل الأساسية في تفشي المرض، الذي تحوّل إلى وباءٍ في بعض مناطق دير الزور وريف حلب، حيث يؤدي قصف النظام وتدهور الحالة الأمنية، وعدم توافر عمال النظافة، إلى عدم إمكانية نقل القمامة بشكلٍ منتظم والتخلص منها. كما تسبّبت الحرب بدمارٍ الكثير من مجاري الصرف الصحيّ، وتركها مكشوفةً لتنقل الأمراض للمدنيين.

علاجاتٌ شعبية

يعدّ مرض الليشمانيا من الأمراض غير القاتلة، لكنه يسبّب ندوباً وتشوّهاتٍ واضحةً، تؤثر نفسياً في الأطفال والبالغين. وفي ظلّ النقص الكبير في الأدوية، وقلة الرعاية الصحية، عاد الكثير من الناس إلى العلاجات الشعبية، التي كنا نسمع عنها في روايات جدّاتنا.

تحاول العمّة فاطمة، من بلدة كفر تخاريم، علاج آثار الليشمانيا باستخدام الطريقة التالية: دهن مكان الإصابة بعصارة الثوم مرّتين يومياً، لمدّة 15 يوماً، مع وضع قطعٍ من الثلج عليها، حتى تتشكل طبقة سوداء اللون فوقها. ثم إذابة كميةٍ من الملح الصخريّ في الماء المغليّ، ووضع المزيج على مكان الإصابة مرّتين يومياً لمدّة نصف ساعة. وتنصح العمّة فاطمة أن يتمّ علاج الإصابة فور ظهورها لكيلا تنتشر وتتقرّح.

لا ندري مدى فائدة أسلوب العمّة فاطمة من الناحية الطبية. ولكن، ربما كانت الوصفات الشعبية هي الأمل الأخير لضحايا الليشمانيا، في ظلّ انهيار المنظومة الصحية السورية.

هل يطرق إيبولا أبواب السوريين؟

يزيد دخول المقاتلين الأجانب من احتمال انتقال بعض الأمراض غير المستوطنة في سوريا. ومع انشغال العالم مؤخراً بوباء إيبولا، ومحاولة مختلف الدول ضبط حدودها أمام حركة الوافدين من الدول المهدّدة بالمرض، أصبح توافد المقاتلين إلى البلاد كابوساً صحياً، إضافة إلى كونه كابوساً سياسياً واجتماعياً.

وعن احتمال انتقال مرض إيبولا إلى سوريا يقول الدكتور عمار: "من الناحية العلمية، جميع الاحتمالات ممكنة. ولكن أغلب المقاتلين الأجانب هم من بلدانٍ غير حاملةٍ للمرض، ما عدا السعوديين والإيرانيين. وعموماً يبدو أن المقاتلين أتوا إلى سوريا قبل انتشار هذا الوباء في العالم، لذلك فاحتمال انتقاله ضعيف".

مواليد سوريا في دول اللجوء.. لا أوراق رسميةً، ومستقبلٌ مجهولٌ

جورج.ك.ميالة

تخاف هبة، ذات السبعة والعشرين عاماً، من استمرار الحرب في سوريا، وأن يكبر رضيعها عامر بدون أيّة جنسية يحملها، بعد أن وضعته منذ ثمانية أشهرٍ في أحد مشافي مدينة أنطاكيا التركية.

قبل خروجها من المشفى حصلت على شهادة ولادة. وبعد أيامٍ استخرجت للطفل بطاقة لاجئ (كيملك)، لتأمين الرعاية الصحية له في المشافي التركية. وهذه البطاقة هي الشيء الوحيد الذي يثبت وجوده في الحياة.

منذ ستة أشهر، تحاول جاهدةً أن تسجّل مولودها في دائرة النفوس بإدلب. وبعد عدّة محاولاتٍ، ودفع رشاوى وصلت إلى خمسمئة دولار، لم تفلح في ذلك، لأن النظام يشترط وجود أحد الأبوين لإكمال عملية التسجيل.

تقول هبة لمجلة "صـور": "هكذا يحارب النظام الأسديّ من هتف للحرية: لا جنسية لأطفاله. لا يكتفي النظام بمحاربتنا، بل يحارب أبناءنا الذين ولدوا في ظلّ الثورة والحرب".

77% من المواليد السوريين في لبنان بدون أوراق

يواجه اللاجئون السوريون في لبنان صعوباتٍ في تسجيل أبنائهم، إذ تقدّر أرقامٌ غير رسميةٍ أنّ 77% من المواليد الجدد غير مسجّلين بشكلٍ نظاميٍّ، ما يدفع الكثير من الآباء لاتّباع طرقٍ محفوفةٍ بالمخاطر وغير قانونيةٍ، كالعودة إلى سوريا في المراحل الأخيرة من الحمل، أو دفع رشاوى للموظفين السوريين، لتسجيل المواليد وكأنهم ولدوا في سوريا.

يقول محمد عـبّـارة، من مدينة القصير، والمقيم حالياً في قضاء عكار: "إن امتلك الأبوان جوازات سفر، وهذا نادر، لأن أغلب السوريين اللاجئين في لبنان دخلوا بطريقةٍ غير شرعية، تطلب السلطات اللبنانية عقد زواجٍ مسجّلاً لدى السجلّ المدنيّ، ومصدّقاً من وزارة الخارجية في سوريا، أو عن طريق سفارة النظام في بـيروت. زوجتي وضعها قانونيّ، لكنني منشقٌّ عن الجيش، لا أملك أي وثيقة، حتى الهوية الشخصية".

آلاف الأطفال بدون آباء

يومياً، يولد العشرات من الأطفال السوريين بـدون آبـاء. وغالبية الـزوجـات لا يمتلكن سوى عقد زواجٍ شرعيٍّ، مكتوبٍ عند الشيخ وموقّعٍ من شاهدين. ما يجعل هؤلاء الأطفال يدفعون أثماناً مضاعفةً، فأغلب القوانين الحالية في دول الجوار لا تعترف بوجودهم قانونياً، خصوصاً في ظلّ عدم إمكانية حصول الزوجة على شهادة وفاةٍ رسميةٍ للأب. وفي حال انتهاء الأزمة السورية، ستواجه هؤلاء النسوة مشاكل كبيرةً، بسبب عدم إثبات النسب من جهة الأب.

كما تواجه الكثير من نساء سوريا، ممن غيّب أزواجهن في سجون النظام، مشاكل في تسجيل مواليدهنّ. تقول فاطمة، من مدينة عربين، لمجلة "صور": "اعتقل زوجي في نهاية عام 2011، وأنجبت ابني عندما كان في السجن. اليوم لا أستطيع تسجيل طفلي الذي بلغ الثالثة من العمر، بسبب عدم معرفتنا لمصير والده، إن كان ميتاً أو على قيد الحياة".

أكرادٌ بدون جنسيةٍ ينقلونها لأبنائهم

تقدّر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أنّ ما يقارب 10% من اللاجئين السوريين الأكراد في الـعـراق عديمو الجنسية. فقد أجبرت

"الدولة الإسلامية" الكثير منهم على الفرار من سوريا قبل أن يتمكنوا من طلب الحصول على الجنسية، أو لأنه لم يكن لديهم الحقّ في طلبها، نظراً لعدم تسجيلهم مطلقاً لدى النظام السوريّ.

يقول شـيرو محمد، من مدينة المالكية، لمجلة "صور": "ولدت ونشأت دون جنسية. تزوجت في كردستان العراق، وأنجبت طفلةً دون جنسيةٍ أيضاً. يبدو أنه مكتوبٌ علينا وعلى أبنائنا أن نعيش ونموت دون أية ورقةٍ تثبت وجودنا!".

فيما يقول عمر، وهو أحد اللاجئين عديمي الجنسية: "لم أتمكن من تسجيل زواجي في سوريا، رغم أن زوجتي سورية، ولديها وثيقة إثبات جنسيتها". ويضيف قائلاً، بمزيجٍ من الحزن والاستسلام للواقع: "بالطبع فإن أطفالي من المكتومين أيضاً".

ماذا على الآباء السوريين فعله؟

حول الوضع القانونيّ للمواليد السوريين في

تركيا، يقول المحامي غـزوان قرنفل لمجلة "صـور": "بـدايـةً يجب حصول الوالدين على وثيقة ولادةٍ من المشفى. ثانياً؛ في حال امتلاك الأبوين جوازات سفرٍ نظاميةٍ صادرةٍ عن النظام وليست مزوّرة، بإمكانهما تسجيل المولود في القيود التركية، وفي السفارة السورية التابعة للنظام بإسطنبول. أما من لا يملك جـواز سفرٍ، ولديه مشاكل أمنية مع النظام، فلا يستطيع تسجيل المولود لدى الحكومة التركية. وسواء امتلك الأبوان جوازات سفرٍ أم لم يمتلكا، فبإمكانهما تسجيل أبنائهما لدى اتحاد المحامين الأحرار، الذي يمنحهما وثيقة إخراج قيد، تبقى محفوظةً لحين توافر اعترافٍ قانونيٍّ دوليٍّ بالحكومة السورية المؤقتة وبالائتلاف الوطنيّ".

واقعٌ يؤدّي إلى كوارث مستقبلية

يصعب على الأطفال اللاجئين، الذين لم يتمّ تسجيل ميلادهم في بلد اللجوء، الحصول على الخدمات، مثل الرعاية الصحية والتعليم. وعن طريق توثيق صلة الطفل ببلده الأصليّ أو جنسيته، يصبح تسجيل الميلاد أيضاً عاملاً مساعداً على وضع أساسٍ لعودته إلى سوريا في يوم من الأيام.

وسيواجه الأطفال غير المسجّلين مشاكل كبيرةً عند عبور الحدود بطرقٍ شرعيةٍ. وتبرز تخوّفاتٌ لدى الأمم المتحدة من صعوبة حصول هؤلاء الأطفال على الوثائق السورية والهويات الشخصية في المستقبل، وبالتالي حرمانهم من جميع حقوقهم المدنية. وإن لم يستطع الطفل العودة إلى سوريا، فإنه سوف يكبر ويحرم من التعليم وفرص العمل والسفر، ما يجعله إنساناً "غير مسجّلٍ" في جميع دول العالم!

جهودٌ للأمم المتحدة

بموجب القانون الدوليّ، يعدّ تسجيل المواليد حقاً لكلّ الأطفال، لأنه يثبت الهوية القانونية للطفل ونسبه، كما يعدّ إثباتاً للعمر.

وقد أطلقت المنظمات الدولية ذات الشأن، وعـلى رأسها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حملةً دوليةً جديدةً بعنوان: "أنا أنتمي". وتهدف، خلال السنوات العشر القادمة، إلى وضـع حـدٍّ لمشكلة انعدام الجنسية لدى الملايين حول العالم، وخصوصاً السوريين. وتطالب الحملة جميع المنظمات المعنيّة بالضغط على دول اللجوء، من أجل تسجيل المواليد الجدد بطريقةٍ نظاميةٍ، لضمان حق الحياة في المستقبل.

لكن، حتى اللحظة، تبقى جميع القوانين الدولية والإنسانية بحقّ المولود السوريّ في دول اللجوء معطلةً، حتى توافر اعترافٍ قانونيٍّ بالحكومة السورية المؤقتة. ويبقى مستقبل الطفل السوريّ مرتبطاً بالصراعات السياسية ومصالح الدول.

العمالة السورية في إسطنبول
استغلالٌ فاضحٌ، و«معارك» مع أرباب العمل
(شهادة من عاملٍ سوريّ)

فراس سراقبي

تنتشر الأيدي العاملة السورية بشكلٍ كبيرٍ في تركيا. وربما كانت إسطنبول أكثر المدن التركية اجتذاباً للشباب السوريين، بسبب وفرة فرص العمل فيها.

ما شاهدتُه وخبرتُه في هذه المدينة يتعدّى كونه تجربةً شخصيةً، فالمسألة تخصّ "العمالة السورية"، وما تعانيه من استغلالٍ وقهرٍ وغيابٍ عن ساحة النقاش العام، داخل مدينةٍ تغصّ بالعمّال الأجانب وتجّار البشر والتجاوزات القانونية.

في وسط إسطنبول، كنا نعمل في ورشة لصناعة أكياس الهدايا. وكانت الإدارة موكلةً من قبل ربّ العمل التركيّ، والذي يدُعى "مراد"، إلى امرأةٍ مغربيةٍ تعيش منذ فترةٍ طويلةٍ في تركيا.

بالنسبة إلى ظروف العمل، كانت الأجرة تُقدّم لنا أسبوعياً (ما يعادل 75 دولاراً أمريكياً)، بالإضافة إلى وجبةٍ واحدةٍ في اليوم. وعدد ساعات العمل 11 ساعةً يومياً. أما العطلة الأسبوعية فكنا نحلم بها دون أن ننالها. مهمة مراد، باعتباره صاحب رأس المال الأساسيّ، هي مراقبة سير العمل وجودة الإنتاج، من خلال زياراته لنا من يومٍ إلى آخر.

الإنتقال إلى اسنيورت

بعد مضيّ أسبوعٍ فقط على عملي، حصل خلافٌ بين مراد والمديرة المغربية، سببه أن هذه الأخيرة كانت تتقاضى نسبةً معينةً من الأرباح على كمية الإنتاج. نتج عن الخلاف أن مراد سحب بضاعته، ووضعها في ورشةٍ أخرى يشرف عليها بنفسه، وعرض علينا الذهاب معه إلى الورشة الجديدة للعمل بأجورٍ أفضل (780 ليرةً تركيةً في الشهر. مع العلم أن الحدّ الأدنى للأجور، حسب توصيات وزارة العمل التركية، هو 891 ليرة). كما أنّه وعدنا بسكنٍ ذي مواصفاتٍ ممتازة، بالإضافة إلى عطلةٍ أسبوعية. فما كان منّا إلا أن قبلنا هذا العرض المغري فوراً.

وصلنا إلى الورشة الجديدة، والتي توجد في مدينة اسنيورت (إحدى ضواحي اسطنبول، وتبعد 25 كليومتراً عن مركز المدينة). وكان مراد يسكن في البناء المقابل للدكان الذي سنعمل فيه.

في اسنيورت فوجئنا بعدم وجود بيتٍ ننام فيه. وأخبرنا مراد أن علينا النوم في الدكان مؤقتاً، وسيحلّ هو الموضوع في أقرب وقتٍ ممكن. كان الشتاء الماضي في إسطنبول شديد البرودة. كنا في ذلك الوقت ستة عمالٍ (ثلاثة مغاربة وثلاثة سوريين)، ننام على الأرض بمساحةٍ لا تتسع لأكثر من شخصين أو ثلاثة.

بعد انقضاء أسبوعٍ أو أكثر، وبكثيرٍ من الإلحاح على وجود مكانٍ منفصلٍ ننام فيه، تم استئجار دكانٍ آخر قريبٍ للنوم، غير أنه لا يحمل أدنى مقوّمات الراحة لأناسٍ يعملون لمدة 12 ساعةً يومياً.

فيما بعد، غادر اثنان من العمال المغاربة، وجاء بدلاً عنهم عمالٌ سوريون، إلى أن وصل العدد إلى عشرة عمالٍ، واحدٌ مغربيٌّ والبقية سوريون، معظمهم من قرية "موحسن" بريف دير الزور. وأغلبهم من خلفياتٍ مهنيةٍ مختلفة، ويعملون في قطاع الدولة سابقاً.

لماذا كل هذا التأخير؟

بعد زيادة عدد العمال ارتفع معدل الإنتاج بنسبةٍ كبيرة، بالإضافة إلى تحسّن أدائنا في العمل، وزيادة مهارتنا في إنتاج السلعة، أما أجورنا فبقيت على حالها.

في البداية، كانت الأجور تقدّم لنا أسبوعياً حسب الاتفاق. ولكن، بعد مرور أسبوعين فقط، أخذ مراد يشكو قلة المال. وهذه الدعوى ألفناها عند أرباب العمل الأتراك بشكلٍ عام.

بدأ مراد بالتأخّر في دفع الأجور. وبدلاً من أن يصرفها لنا أسبوعياً، أصبحنا نقبضها كلّ عشرة أيام، أو ما يتجاوز ذلك أحياناً. وعندما استفسرنا عن سبب التأخير قال لنا إنه ينتظر استلام نقودٍ من بعض التجار الذين كانوا على خلافٍ معه. ولم يكن ادّعاؤه طبعاً سوى حججٍ لا معنى لها، فما ذنب العمال بهذه الخلافات التي لا يعرفون عنها شيئاً؟!

الإضراب الأول

كنا دائماً نطلب من مراد زيادةً في كمية الطعام التي تُقدّم لنا. فمن غير المعقول أن تُجلب وجباتٌ مخصصةٌ لستة أشخاصٍ وتُقدّم لعشرة عمال. ولكن مطالبنا لم تلق آذاناً صاغية.

في آخر مرةٍ تمّ التأخّر فيها بدفع الأجور، وبعد أن تراكمت مشاكل السكن والطعام وفواتير البيت التي كان على عاتقنا دفعها، تمّ التوصل إلى مخرج: "بكرا ما رح نفتح المحل حتى يعطينا مراد مصارينا"، قالها أحد العمال، عندما كنا جالسين نفكر في الحلول وعواقبها. وقد خرجت هذه الكلمات من فهمه بكلّ عفويةٍ، دون حاجةٍ إلى من يُطلعه على تاريخ الطبقة العاملة ونضالها وإضراباتها. وطبعاً وافق الجميع على الإضراب دون استثناء.

في الساعة العاشرة صباحاً من اليوم التالي، جاء مراد يستفسر عن سبب عدم فتح الدكان، وسبب التوقف عن العمل، فأخبرناه بضرورة دفع أجورنا أولاً، فوافق فوراً على ذلك وأتى بالنقود، غير أنه اشترط مباشرة العمل، وقدّم لنا إرشاداتٍ ونصائح أخلاقيةً وفنيةً تتعلّق بالعمل ومساره!

الإضراب الثاني وإغلاق الورشة

بعد تكرار الوعود الكاذبة بعدم التأخر في دفع الأجور، لم نجد أمامنا سوى إعادة ما فعلناه سابقاً، والإضراب عن العمل من جديد.

"شو حنعمل لو سكّر مراد المحل، وأخد البيت يلي عم نام فيه، لوين بدنا نروح؟!"، يقول أحد العمال الأصغر سناً، بينما كنا نتناول العشاء. في تلك اللحظة ناقشنا عدّة مواضيع تخص مصيرنا؛ فلو خسرنا العمل والسكن، أين سنجد العمل البديل في ظلّ هذه الظروف الصعبة؟ خاصةً أن معظمنا لا يتحدّث اللغة التركية. وأين سننام حتى لو وجدنا عملاً؟!

في صباح اليوم التالي، اتصل بي مراد، وسأل عن سبب عدم مباشرة العمل كالمعتاد، فأخبرته أن الجميع يريد أجوره كاملةً، دون أيّ تأخير. مضى يومان على الإضراب، ولم نقبض أجورنا. إلى أن قدم مراد فجأةً إلى المكان الذي ننام فيه، وصرف لنا أجورنا، ثم أعلمنا أن العمل سيتوقف نهائياً، وسيتمّ إغلاق الورشة.

ما حدث معنا في اسنيورت ليس أمراً غريباً، فقد تكرّر مع الكثير من السوريين في أماكن عدّة، بحسب الشهادات التي سمعتها، سواءً من أخي الذي يعمل في إسطنبول، والذي وصل الأمر بينه وبين ربّ عمله التركيّ إلى الشجار والعراك بالأيدي، أو من أصدقاء آخرين.

لستُ محامياً ولا خبيراً في القانون، ولكني أضع المسؤولية على عاتق المعارضة السورية في تركيا، التي تقدّم نفسها كممثلٍ للشعب السوريّ وراعيةٍ لحقوقه، دون أن تبدي أدنى اهتمامٍ بوضع العمال السوريين في المنافي، ومعاناتهم مع الاستغلال والشقاء المعيشيّ.

الاختفاء القسريّ في سوريا بين الدستور السوريّ والقوانين الدولية

عاصم الزعبي

"يمكن وصف إستراتيجية السلطات السورية في التعامل مع المعارضة بأنها إستراتيجيةٌ وحشيةٌ، فكلّ ما يتطلبه الأمر هو أن تتحدث ضدّها مرّةً واحدةً فقط، كي تجعلها تقوم بإلقاء القبض عليك. كرّر فعلتك ثانيةً، وسوف تجعلك تختفي وبكلّ بساطة"، هذا ما قاله فيليب لوثر، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية.

لكن الدستور السوريّ الصادر عام 2014 ينصّ في موادّ منه بوضوحٍ على ما يلي:

المادة 33:

-1 الحرية حقٌّ مقدس، وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم.

المادة 50: سيادة القانون أساس الحكم في الدولة.

المادة 53:

-1 لا يجوز تحرّي أحدٍ أو توقيفه إلا بموجب أمرٍ أو قرارٍ صادرٍ عن الجهة القضائية المختصّة.

-2 لا يجوز تعذيب أحدٍ أو معاملته معاملةً مهينةً، ويحدّد القانون عقاب من يفعل ذلك، ولا يسقط هذا الفعل الجرميّ بالتقادم.

-3 كلّ شخصٍ يُقبض عليه يجب أن يُبلَّغَ خلال 24 ساعةً أسبابَ توقيفه، ولا يجوز استجوابه إلا بحضور محامٍ عنه إذا طلب ذلك، كما لا يجوز الاستمرار في توقيفه لأكثر من ثمانٍ وأربعين ساعةً أمام السلطة الإدارية، إلا بأمرٍ من السلطة القضائية.

عند دراسة هذه المواد من الدستور، وإسقاطها على واقع ما يجري في سوريا بعد اندلاع الأزمة عام 2011، نجد أن ظاهرة الاختفاء القسريّ تشكل خرقاً لالتزامات الدولة السورية التي تكفلت بها وفق دستورها، وتتجاهل بشكلٍ كاملٍ مبدأ سيادة القانون الذي اعتبر أساسياً في الدولة والمجتمع.

وكانت الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسريّ، لعام 2006، قد عرّفته، في المادة الثانية منها، بأنه: "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف، أو أيّ شكلٍ من أشكال الحرمان من الحرّية، يتمّ على أيدي موظفي الدولة أو أشخاصٍ أو مجموعاتٍ من الأفراد، يتصرّفون بإذنٍ أو دعمٍ من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته، أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون".

وتنصّ هذه الاتفاقية، في المادة الأولى منها:

-1 لا يجوز تعريض أيّ شخصٍ للاختفاء القسريّ.

-2 لا يجوز التذرّع بأي ظرفٍ استثنائيٍّ كان، سواءً تعلق الأمر بحالة حربٍ، أو التهديد باندلاع حربٍ، أو بانعدام الاستقرار السياسيّ الداخليّ، أو بأيّ حالة استثناءٍ أخرى لتبرير الاختفاء القسريّ.

وقد اعتبرت الاتفاقية أن الاختفاء القسريّ جريمةٌ ضدّ الإنسانية.

وليس الاختفاء القسريّ في سورية ظاهرةً جديدةً مرتبطةً بحراك عام 2011 ضد حكم بشار الأسـد، إنما يعود تاريخها إلى حقبة الثمانينات من القرن المنصرم، إبان حكم الأسد الأب، الذي اختفى في عهده ما يزيد عن سبعة عشر ألف مواطنٍ سوريٍّ، لم يُعرف مصيرهم حتى الآن.

وبعد عـام 2011 ازدادت هـذه الظاهرة بشكلٍ كبيرٍ جداً، نتيجة تغوّل الأجهزة الأمنية التابعة لنظام الحكم في دمشق، والتي باتت تستميت في الدفاع عن وجودها المرتبط جملةً وتفصيلاً بوجود نظام آل الأسد. فقد اختفى آلاف السوريين قسراً دون أثر، إذ يتمّ احتجازهم من قبل الحكومة والجماعات المسلحة المختلفة، في مواقع سرّيةٍ على امتداد الأرض السورية، في ظروفٍ بالغة القسوة، يتعرّضون فيها للتعذيب، ومنهم من يواجه القتل والموت من الجوع وانتشار الأمراض.

ووفق تقارير منظمات حقوق الإنسان، فإن آلاف الرجال والنساء، وحتى الأطفال، تعرّضوا للخطف من الشوارع والمنازل وأماكن العمل، قبل أن يتمّ نقلهم إلى سجونٍ رسميةٍ أو مراكز اعتقالٍ سرّيةٍ. ومنهم من يبقى قيد الاحتجاز لفتراتٍ طويلةٍ، دون الحصول على أيّة مساعدةٍ قانونيةٍ أو اتصالٍ بأسرهم.

تتعدّد أنماط الاختفاء القسريّ في سوريا؛ فالحكومة هي المتهم الأكبر بتنفيذ هذه

العمليات، واحتجاز العدد الأكبر من الضحايا، كما أن الجماعات المسلحة على اختلافها باتت تتّبع هذا الأسلوب، وإن كان ذلك يتمّ على نطاقٍ ضيقٍ بالمقارنة مع ما تقوم به الحكومة السوريةً.

وتتفاوت تقديرات أعداد المختفين قسرياً بين منظمةٍ وأخرى: فالشبكة السورية لحقوق الإنسان تقدّر عدد من يحتجزهم النظام بطريقةٍ قسريةٍ بنحو خمسةٍ وثمانين ألف شخص. أما مركز توثيق الانتهاكات في سورية فيقدّر عدد المختفين قسرياً بعشرات الآلاف، من بينهم 1100 شخصٍ تمّ اختطافهم من قبل مجموعاتٍ مسلحةٍ، على رأسها تنظيم الدولة الإسلامية. كما سجّل المركز أسماء 2300 مفقودٍ، دون ظهور أيّ أثـرٍ لهم. أما الهيئة السورية للعدالة الانتقالية، والتي تمثل جهازاً مستقلاً من أجهزة الحكومة

السورية المؤقتة، فكشفت عن ما لا يقلّ عن ثلاثةٍ وستين ألف حالة اختفاءٍ قسريّ، بين مفقودٍ ومعتقلٍ وقتيلٍ تحت التعذيب. واعتمدت في ذلك على أعمال التوثيق الجنائيّ للعديد من مراكز التوثيق، ومن خلال تحليل البيانات وإسقاطها على النصوص القانونية، والأركان التي ترسم حدود هذه الجريمة.

ولكن مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يعتقد أن العدد الحقيقيّ لحالات الاختفاء القسريّ في سوريا لن يُعرف بالكامل إلا بعد انتهاء الـصراع. فالاختفاء القسريّ، الـذي تعتمده السلطات السورية كـأداةٍ لسحق المعارضة، لا يزال مستمرّاً، على الرغم من مطالبة الأمم المتحدة هذه السلطات بوضع حدٍّ لهذه الممارسات البغيضة، كما وصفتها.

وفي النتيجة، تـضرب السلطات السورية بمطالبات أعضاء مجلس الأمن الدوليّ عرض الحائط، مما يدلّ على الفشل الذريع للأمم المتحدة وأجهزتها في حماية السوريين من هذه الظاهرة، ما أطلق العنان للحكومة السورية لمواصلة حملاتها المحمومة في التغييب القسريّ دون عقاب.

أزمة البروتين الحيوانيّ في سوريا والبدائل المقترحة

المهندس الزراعيّ: سامر كعكرلي

إن أيّة أزمة أو حرب تجتاح بلداً ما في العالم لا بدّ من أن تنتهي، طال الزمن بها أم قصر. وعادةً ما تظهر بعد الحروب، والأزمات المرافقة لها، أزماتٌ من نوع جديد، وخاصةً عندما تسبّب تلك الحروب تدميراً للبنى التحتية والاقتصاد المحليّ. ومن أهمّ القضايا التي ستواجه أصحاب القرار في البلدان المنكوبة أزمة تأمين الغذاء الصحيّ لمواطنيهم، فبعد الحرب تكون مصادر تأمين الغذاء إما مدمّرةً أو غير مجهّزةٍ لتوفير حاجات المواطنين.

ويعتبر البروتين الحيوانيّ من العناصر الغذائية الهامّة التي قد يصعب تأمينها في ظلّ تلك الظروف، وذلك بسبب ما يحتاجه هذا العنصر الغذائيّ من بنىً تحتيةٍ لإنتاجه.

أهمية البروتين الحيوانيّ للإنسان

يعدّ البروتين الحيوانيّ المصدر الرئيسيّ لبناء جسم الإنسان وصحّته. وتأتي أهميته من قيمته الحيوية، لاحتوائه على الأحماض الأمينية المعقّدة والمفيدة للنموّ والصحّة، وهي أنسب المواد الغذائية لبناء الأنسجة. ويعدّ البروتين أساسياً لتكوين العضلات. ويمكن القول باختصارٍ إنه ضروريٌّ في تركيب ووظيفة كلّ الخلايا الحية. ولكن مشكلة البروتين، ولاسيما الحيوانيّ، أنه لا يمكن تصنيعه داخل جسم الإنسان، أو تخزينه، ولذلك يجب أن يكون استهلاكه منتظماً ومتواصلاً.

وتعدّ اللحوم البيضاء والحمراء، والبيض، والحليب ومشتقاته، المصدر الرئيسيّ للبروتين الحيوانيّ. إلا أن مادتي البيض والحليب فقيرتان بهذا النوع من البروتين، ولذلك فإنه من الصعوبة الاعتماد عليهما فقط لتأمين حاجة الجسم من هذه المادّة. ويقدّر احتياج الإنسان يومياً من البروتين بصورةٍ وسطيةٍ بـ/1/ غرام لكلّ /1/ كغ من جسم الإنسان. وهذا ينطبق على الذكور والإناث. فإذا اعتبرنا أن متوسط وزن الإنسان 75 كغ، يكون بذلك احتياج الإنسان إلى البروتين الحيوانيّ 75 غ/ يوم، أي ما يعادل /27.3/ كغ سنوياً.

وتتمثل أعراض نقص البروتين في جسم الإنسان البالغ بفقدان الوزن، والتعب، والقلق، وانخفاض مقاومة الأمراض. أما عند الأطفال فيؤدّي إلى بطء النموّ.

واقع استهلاك البروتين في سوريا

بعد إيضاح أهمية البروتين الحيوانيّ، لا بدّ لنا من استعراض واقع استهلاك هذه المادة الهامّة من قبل المواطن السوريّ على مدار السنوات الخمس الأخيرة. فمن تقارير المجموعة الإحصائية الزراعية السورية يتبين لنا ما يلي:

العام	لحوم دواجن (طن)	لحوم حمراء (طن)	أسماك (طن)	مجموع اللحوم (طن)	عدد السكان (ألف نسمة)	حصة الفرد بالسنة كغ/فرد/سنة	النقص في حصة الفرد كغ/فرد/سنة
2007	173448	278939	17880	470267	22160	21.22	-6.13
2008	178869	256191	15590	451650	22831	19.78	-7.57
2009	182195	261168	14406	457769	23492	19.61	-7.74
2010	189745	228340	12770	430855	24195	17.81	-9.54
2011	179077	257913	7114	444104	25004	17.76	-9.59

*تمت إضافة 500 ألف نسمة كمتوسط أعداد الأخوة الفلسطينيين اللاجئين في سوريا.

وعند التدقيق في هذه الأرقام الإحصائية وتحليلها يتبيّن لنا أن سوريا مقبلةٌ على عوَزٍ شديدٍ بالبروتين الحيوانيّ، إذ تبلغ نسبة النموّ السنوية في هذه السلعة الغذائية /1.11/ بالقيمة السالبة، أما معدل النمو السكانيّ فقد بلغ /2.56/ بالقيمة الموجبة. وفي حال استمرّت نسبة النموّ بهذا التراجع، ونسبة النموّ السكانيّ بالارتفاع، فإن على سوريا في عام 2025 مضاعفة إنتاجها من اللحوم، لكي تصل إلى المعدّل العالميّ لحصّة الفرد من هذه المادة الغذائية. مع العلم أن الأرقام الإحصائية الواردة أعلاه تمّ جمعها قبل بدء الحرب في سوريا، والتي أدّت إلى توقّف الكثير من مشاريع الإنتاج الحيوانيّ عن العمل، الأمر الذي أدّى حتماً إلى انخفاضٍ كبيرٍ في إنتاجية سوريا من اللحوم الحمراء.

ولعلّ المتابع لحركة أسعار السوق في سوريا خلال الأزمة يلاحظ الارتفاع الكبير في أسعار اللحوم الحمراء؛ فقد وصل سعر الكيلو غرام الواحد من لحوم الأبقار إلى /1700/ ليرة سورية، بعد أن كان سعره حوالي /450/ ليرةً قبل الأزمة، كما وصل سعر الكيلو غرام الواحد من لحوم الضأن إلى حوالي /2200/ ليرة، بعد أن كان حوالي /600/ ليرة، ووصل سعر صدر الفروج إلى /1000/ ليرة، وكان قبل

الأزمة لا يتجاوز /250/ ليرة سورية.

ولذلك يجب على صانعي القرار في الشأن الزراعيّ لسوريا المستقبل اتخاذ إجراءاتٍ فوريةٍ وعاجلةٍ لتفادي الوصول إلى مرحلة العوز الغذائيّ للبروتين. ومن الإجراءات المقترحة لذلك: وضع خطةٍ وطنيةٍ للنهوض بواقع البادية السورية، التي تعدّ الموطن الطبيعيّ لأغنام العواس، علماً بأن سوريا تملك كادراً كبيراً قادراً على هذه المهمة، تمّ تهميشه خلال عشرات السنين. بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية الخاصّة في قطاع الإنتاج الحيوانيّ، وتقديم كافة التسهيلات لها، ومنحها الدعم اللازم من قروضٍ وأراضٍ تتملكها الدولة، بشكلٍ مجانيٍّ أو بأسعارٍ رمزية.

كما لا بدّ من دعم إنتاج الأعلاف الضرورية لتطوير قطاع الثروة الحيوانية، والتي تعدّ العمود الفقريّ لتشغيل تلك المشاريع. بالإضافة إلى دعم قطاع الطبابة البيطرية، لما له من دورٍ هامٍّ في تطوير قطاع الإنتاج الحيوانيّ، وذلك عن طريق رفع المستوى العلميّ للأطباء البيطريين، ورفدهم بالخبرات الوطنية والدولية، ورفع مستوى معيشتهم لتلائم ظروف عملهم الشاقة.

وتبرز الحاجة إلى البدء باعتماد أنواعٍ خاصّةٍ من الحيوانات الزراعية، تكون مخصّصةً لإنتاج اللحوم، والابتعاد عن الحيوانات ثنائية الغرض مثل أبقار الفريزيان والهولشتاين. فمن المعروف أن تلك الأنواع مخصّصةٌ لإنتاج الحليب واللحوم، ولذلك فإن مردودها من اللحوم قليل، إذا ما قورنت بالأنواع المخصّصة لإنتاج اللحوم فقط. فضلاً عن ضرورة دعم قطاع الثروة الحيوانية بالبحوث العلمية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية، وتطبيق أحدث الطرق العلمية الصحيحة لذلك.

بدائل غذائيةٌ للسوريين

بالإضافة إلى كلّ الإجراءات السابقة، لا بدّ من محاولة توجيه السوق الاستهلاكيّ المحليّ لأنواعٍ أخرى، قد تكون غير رائجة، من اللحوم. ومن المعروف أن تغيير العادات الاستهلاكية هو من الأمور صعبة التحقيق، ولكنه غير مستحيل، ويتطلب جهوداً مضنيةً تشارك بها كافة الجهات، سواءً الرسمية أو منظمات المجتمع المدنيّ.

وفي هذا السياق تعدّ لحوم النعام من البدائل المناسبة لتحقيق الغاية المرجوّة من تغيّر العادات الاستهلاكية، وذلك لعدّة أسبابٍ أهمّها أن لحم

النعام من اللحوم الحمراء، ونسيج الألياف فيها يشبه لحوم الأبقار، مما يجعله مرغوباً عند المستهلك السوريّ إذا قورن باللحوم البيضاء. كما أن لحم النعام له نكهةٌ مميّزة، وهو ما جعله من أفخر أنواع اللحوم. ويمكن حفظه في الثلاجة لمدّة طويلة، نظراً لعدم وجود الدهون التي تؤدي إلى فساد اللحم.كما أن إنتاجية النعام من اللحوم كبيرةٌ إذا قورنت بإنتاجية الأبقار، وذلك من ناحية مدّة الحمل وعدد الأبناء في السنة وكمية اللحوم الناتجة. ويوضح الجدول التالي هذا التفوّق للنعام مقارنةً مع الأبقار:

وجه المقارنة	النعام	الأبقار
مدّة الحمل والتفريغ	42 يوم	280 يوم
عدد الأبناء في العام	50 -20	2 – 1
معامل التحويل الغذائيّ	2 / 1	5 / 1
كمية اللحم الناتج بالكيلوغرام	995	250

ونتيجة التقدّم العلميّ في المجال الطبيّ في السنوات الأخيرة، تحوّل توجّه مستهلكي اللحوم إلى استهلاك الأنواع الصحّية منها، وتعدّ لحوم النعام في مقدّمة تلك الأنواع، وذلك لخلوّها شبه التامّ من الكولسترول، عدوّ قلب الإنسان، وقلّة محتواها من الدهون، بالإضافة إلى غنى لحوم النعام بالبروتين والحديد، المفيدين لصحة ونموّ الإنسان. ويوضح الجدول التالي الفرق بين لحوم النعام والأنواع الأخرى من لحوم الطيور والأبقار:

النوع	كولسترول /ملغ	طاقة /كالوري	دهن /غرام	بروتين / غرام
لحم نعام	58 -54.1	97 – 82.5	2 – 0.85	22 – 18.6
أفخاذ دجاج	73 – 70.6	140 – 96.6	3 – 3.30	27 -16.7
صدور دجاج	56 – 54.4	120 – 93.5	1.02 – 2.56	25.9 – 19.6
ديك رومي	62.1 – 59	135 – 88.4	3 – 1.36	25 – 18.9
أفخاذ أبقار	77 – 55.3	240 – 191.3	15 – 13.3	21 – 16.9
ضأن صغير	74 – 65	205 – 181	13 – 9.87	22 – 17.9

يضاف إلى ما سبق ذكره أن مناخ وطبيعة سوريا ملائمان لتربية طيور النعام، خاصةً وأن تربيتها تعدّ عمليةً سهلةً وغير مكلفة، فبإمكان أيّ شخصٍ البدء بإقامة مشروع تربية نعام، إذ لا تحتاج مزارع النعام إلى منشآتٍ كبيرة، ويمكن تربية قطيع النعام على مساحةٍ من الأرض بأقلّ التكاليف الممكنة ولا يتأثر إنتاجها بذلك.

كلّ الأسباب التي تمّ ذكرها سابقاً ستجعل من لحوم النعام لحوم القرن الواحد والعشرين، بعدما احتلت لحوم الأبقار هذه المكانة في القرن العشرين. فلماذا الانتظار حتى تسبقنا باقي الدول إلى مثل تلك المشاريع، ونصبح دولة مستوردةً لهذه السلعة، بدلاً من أن نكون دولةً مصدّرةً لها؟

الضمان الدوليّ للاستثمار... الوكالة الدولية لضمان الاستثمار نموذجاً

أحمد الياس

من المسلّم به أن الاستثمار الأجنبيّ يلعب دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية. وقد ازدادت الحاجة إليه حالياً عن ذي قبل، ولا سيما في المجالات التي لا تستطيع فيها حكومات البلدان النامية تحمّل عبء القيام بالاستثمار بمفردها، من الناحية المالية أو الفنية، نظراً لضرورة استخدام الأموال في قطاعاتٍ أكثر ضرورةً (القطاع الاجتماعيّ والصحيّ والخدمات، مثلاً). بيد أن جذب الاستثمارات الأجنبية ليس بالمهمة السهلة، إذ يتطلب وجود بيئةٍ ملائمةٍ ومحفّزةٍ للاستثمار، وهو ما تفتقده بعض البلدان لسببٍ أو لآخر.

وغالباً ما تؤدّي المخاوف المتعلقة بالبيئة السياسية إلى إعاقة الاستثمار. ولذا تعدّ فكرة تقديم ضمانٍ ماليٍّ للمستثمر الأجنبيّ، ضدّ الخسائر غير التجارية، واحدةً من أنجح الطرق لجذب الاستثمار. وبمقتضى هذا الضمان تبرم هيئة تأمينٍ وطنيةٌ أو دوليةٌ عقداً مع المستثمر، تلتزم بموجبه بتعويضه عن الخسائر التي قد تلحق باستثماره نتيجة تحقّق خطرٍ أو عدّة مخاطر يشملها التأمين. ويلتزم المستثمر من جانبه بدفع أقساط التأمين التي ينصّ عليها العقد، طبقاً لنظامٍ خاصٍّ للتأمين ضدّ المخاطر غير التجارية.

وتغطي أنظمة تأمين الاستثمارات المخاطر غير التجارية ذات الطابع السياسيّ أو الحكوميّ، أو التي تنشأ عن تدابير تتخذها الدولة المضيفة للاستثمار بصفةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة. ولا تشمل المخاطر التجارية، بما فيها الإفلاس والخسائر الناجمة عن إقامة المشروع الاستثماريّ، لأنّ هذه المخاطر ليست حكراً على الاستثمار الأجنبيّ دون غيره، وإنما تتعلق بجميع الاستثمارات، سواءً أكانت وطنيةً أم أجنبية.

ومن أهمّ الجهات التي تقوم بوظيفة تقديم ضماناتٍ دوليةٍ للاستثمار "الوكالة الدولية لضمان الاستثمار"، المعروفة اختصاراً بـ"MIGA".

وهي إحدى الوكالات التابعة لمجموعة البنك الدوليّ، ما يتيح لها توفير مظلة ردعٍ ضد الإجراءات الحكومية التي قد تعطّل المشروعات، والمساعدة في تسويةٍ النزاعات بين المستثمرين والحكومات. كما تمثل الوكالة قيمةً مضافةً من خلال قدرتها على تزويد المتعاملين معها بمعرفةٍ واسعة النطاق عن الأسواق الناشئة، وأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة البيئية والاجتماعية.

وعادة ما تقدّم الوكالة الضمان للاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من البلدان الأعضاء بالوكالة في أيٍّ من البلدان النامية الأعضاء. وفي بعض الحالات، قد تؤمّن الوكالة أيضاً على استثمارٍ ينفّذه أحد مواطني البلد المضيف، شريطة أن يكون منشأ الأموال من خارج هذا البلد، وأن توافق حكومة البلد المضيف تحديداً على هذا الاستثمار. وتعدّ الشركات أو المؤسسات المالية مؤهّلةً للتغطية التأمينية إذا كان مكان تأسيسها أو نشاطها الرئيسيّ في بلدٍ عضوٍ في الوكالة، أو إذا كان مواطنو البلدان الأعضاء يمتلكون حصصاً كبيرة فيها. كما أن الاستثمارات التي تقوم بها مؤسّساتٌ مملوكةٌ للدولة مؤهّلةٌ للتغطية إذا كانت تعمل على أساسٍ تجاريّ. ويمكن تغطية الاستثمارات التي تقوم بها المنظمات غير الهادفة للربح إذا ثبت أن الاستثمار المعنيّ سيُنفذ على أساسٍ تجاريّ.

ومنذ إنشائها، قدّمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أكثر من 22 مليار دولارٍ على شكل ضمانات (تأمين) لحوالي 600 مشروعٍ استثماريٍّ في أكثر من 100 بلدٍ نامٍ. وتتوافر لدى الوكالة حالياً حافظة ضماناتٍ بقيمة 8.4 مليار دولار.

والمخاطر غير التجارية التي تضمنها الوكالة هي على النحو الآتي:

1. التأميم والإجراءات المماثلة: ويقصد بها جميع المخاطر التي يَتعرَّضُ لها المستثمرون الدوليُّون جرّاء اتخاذ الحكومة المضيفة لإجراءٍ تشريعيٍّ، أو قعودها عن اتخاذ إجراء، مما يترتب عليه حرمان المستثمر من ضمان ملكيته أو من السيطرة على استثماره أو من منافع جوهريةٍ لاستثماره.

MIGA | Multilateral Investment Guarantee Agency
WORLD BANK GROUP

وتُستثنى من ذلك الإجراءاتُ عامّةُ التطبيق التي تتخذها الحكومات عادةً لتنظيم النشاط الاقتصاديّ في أراضيها، والتي لا تنطوي على تفرقةٍ تضرّ بالمستفيد من الضمان.

2. خطر الحرب والاضطرابات المدنية: يغطّي عقد الضمان عادةً كلّ الخسائر الناتجة عن الحروب والاضطرابات الأهلية التي تمسّ الحقوق الجوهرية للمستثمر الأجنبيّ. **بيد أنه لا تجوز تغطية الخسائر الناتجة عما يلي:**

•اتخاذ الحكومة المضيفة، أو قعودها عن اتخاذ، أيّ إجراءٍ، إذا كان المستثمر المضمون قد وافق على هذا الإجراء أو كان مسئولاً عن اتخاذه.

•أيّ إجراءٍ تتخذه الحكومة المضيفة، أو تقعد عن اتخاذه، قبل إبرام عقد الضمان، أو أيّ حدثٍ وقع قبل إبرام هذا العقد.

3. خطر عدم التحويل: يعدُّ تحويل رأس المال والأرباح من أهمّ الضمانات التي يتمتع بها المستثمر الأجنبيّ. ولذلك تؤمّن الوكالة ضماناً ضدّ جميع التدابير التي تقيّد بصورةٍ جوهريةٍ قدرة المستثمر على تحويل أصل استثماره أو الربح الناتج منه، بما فيها الأقساط وفوائد القروض. كما يشمل الضمان تأخّر السلطات النقدية للدولة المضيفة على الموافقة على التحويل دون مبرّر.

4. الإخلال بعقد الاستثمار: يشكّل الإخلال بعقد الاستثمار واحداً من المخاطر التي تؤمّنها، دون غيرها، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ويكمن هذا الخطر في خرق الدولة للالتزامات التعاقديّة إزاء المستثمر. وتشترط اتفاقية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA، لتغطية الخطر الناجم عن الإخلال بعقد الاستثمار، شروطاً عدّةً وهي:

•استحالة اللّجوء إلى هيئةٍ قضائيّةٍ أو تحكيميّةٍ للنظر في هذا الإخلال.

•استحالة النظر في هذا الإخلال من طرف الهيئة في مدّةٍ معقولة.

•استحالة تنفيذ القرار الصادر عن الهيئة المذكورة.

وحسب أحدث التقارير الصادرة عن الوكالة، فإن توجهاتها الحالية تركّز على مجالاتٍ محدّدة، وفي بلدانٍ تفتقر أكثر من غيرها إلى الاستثمارات، من خلال تقديم الضمان إلى:

•الاستثمارات في البلدان المؤهّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (وهي أيضاً إحدى الوكالات التابعة للبنك الدوليّ). إذ تكون هذه البلدان في أشدّ الحاجة إلى الاستثمار الأجنبيّ، وتستفيد منه أقصى استفادة، ولكنها لا تحصل على خدماتٍ جيدةٍ من أسواق التأمين الخاصّة.

•الاستثمار في البلدان المتأثرة بالصراعات، والتي يقلّ فيها دعم المانحين الدوليين.

•الاستثمار في المشاريع المعقدة، ولاسيما البنية التحتية والصناعات الاستخراجية. وهو ما يتكامل مع أهداف البنك الدوليّ، الذي تشير تقاريره إلى أن 1.6 مليار شخص ما زالوا محرومين من الكهرباء، و2.3 مليار شخصٍ يعتمدون على وقود الكتلة الحيوية التقليدية، ومن هنا فإن الاستثمار في هذه القطاعات من الأمور البالغة الأهمية لأشدّ دول العالم فقراً.

•مساندة الاستثمارات في بلدان الجنوب، حيث تسهم هذه الاستثمارات بنسبةٍ كبيرةٍ من تدفقات الاستثمار الأجنبيّ المباشر. إلا أن شركات التأمين الخاصّة، أو الوكالات الوطنية لائتمان الصادرات في هذه البلدان، إن وُجدت، لم تتطوّر في الغالب تطوّراً كافياً، وبالتالي تفتقر إلى الإمكانية والقدرة على تقديم التأمين ضد المخاطر السياسية.

إن من شأن برنامج الضمانات التابع للوكالة الدولية توفير عاملٍ حافزٍ لفتح الأسواق للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومساندة المشاريع، مع تحقيق أفضل تأثيرٍ على التنمية. ولا سيما بسبب قدرة الوكالة الدولية على مساعدة البلدان النامية على تحديد وتنفيذ إستراتيجياتٍ من شأنها تشجيع الاستثمار، علاوةً على نشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.

ملالا يوسف زي

إعداد فريق صور

كانت يداه ترتجفان حين أطلق رصاصته العمياء على رأسها، غير أن ذلك الإرهابي المتشح بالسواد لم يكن يعلم أن تلك الرصاصة ستكون سبباً في إيصال تلك الفتاة الباكستانية من وادي سوات إلى مصافي الشخصيات العالمية، إنها ملالا يوسف زي، الناشطة في مجال حقوق الإنسان، والفائزة بجائزة نوبل للسلام لعام 2014 مناصفة مع الهندي كايلاش ساتوارثي.

اشتهرت ملالا بتدويناتها التي نددت فيها بانتهاك حركة طالبان باكستان لحقوق الفتيات، وبشجاعتها في مواجهة هذه الحركة، والعمل على نشر تعليم الفتيات والدفاع عن حقوقهن، في ظل حرمانهن من التعليم. تحدت هذه المراهقة التي لا يتجاوز عمرها السبعة عشر ربيعاً الجهل في أكثر مناطق باكستان تخلفاً، ونقلت للعالم الصعوبات التي يواجهها سكان وادي سوات في ظل حكم طالبان.

نالت ملالا "الجائزة الوطنية الأولى للسلام" في باكستان، وحصلت على جائزة السلام الدولية للأطفال من مؤسسة "كيدس رايتس الهولندية" التي أكدت أن ملالا، التي كُرمت في قاعة الفرسان بالبرلمان الهولندي، خاطرت بحياتها من أجل حصول الفتيات على التعليم في جميع أنحاء العالم.

بالإضافة لذلك نالت جائزة "آنا بوليتكوفسكايا" التي تمنحها منظمة "راو إن ور" البريطانية غير الحكومية في 4 تشرين الأول 2013. وتعتبر ملالا أصغر شخص يفوز بجائزة نوبل منذ إنشائها.

في أكتوبر عام 2012 حاول أحد مسلحي طالبان اغتيالها، فأصيبت إصابة بالغة في رأسها، وهي في طريق العودة إلى بيتها على متن حافلة المدرسة، ونجت من الموت بعد تلقيها العلاج في إحدى المستشفيات التخصصية في بريطانيا.

في كتاب بعنوان "أنا ملالا"، قامت الصحافية البريطانية "كريستينا لامب" بكتابته وتحريره بالاشتراك معها، تروي ملالا حكايتها وحكاية بلدها، كما تتحدث عن المضايقات الكثيرة التي تعرض لها أبناء تلك المناطق من باكستان، بعد وقوعها في قبضة طالبان.

كما تحدثت ملالا عن صديقاتها وأسرتها ووالدها والتهديدات التي ظل يتلقاها، كما روت إصراره على الدفاع عن حق ابنته في التعليم، مؤكدةً إنه يختلف عن معظم رجال البشتون، وأنه سُرَّ لمولدها، ولم يأبه للأعراف الاجتماعية البالية، بل أضاف اسمها إلى شجرة العائلة.

فيلم «القطع» خطوةٌ جديدةٌ على طريق الاعتراف بمذابح الأرمن

يوسف شيخو

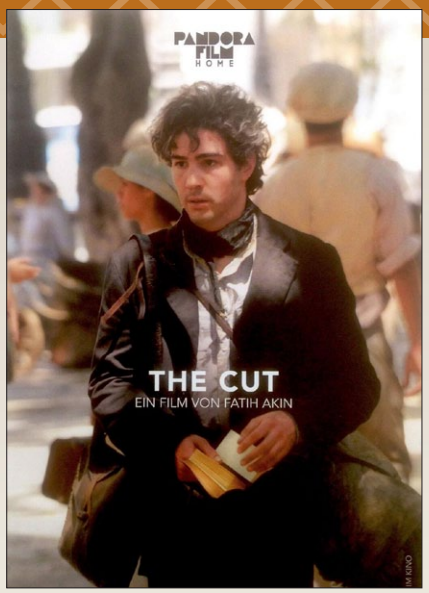

يبدو واضحاً للمتابع أن ملفّ المذابح المرتكبة بحقّ الأرمن، خلال الحرب العالمية الأولى، ظلّ بعيداً عن اهتمامات العاملين في أوساط الفن السابع، ولم يحظَ بحقّه في عالم السينما، خلافاً لحوادث تاريخية أخرى، لعلّ أبرزها "الهولوكوست"، الذي أصبح مادةً لعشرات الأعمال السينمائية. وعليه، يمكن البحث في أسباب تجاهل الملف الأوّل وتناول الثاني إلى حدّ الاستهلاك، من باب اعتراف الألمان، حكومةً وشعباً، بحقيقة المجزرة، وإدانتها، فيما ظلّ التطرّق إلى موضوع "الإبادة" ضد الأرمن عام 1915 ضمن "التابوهات" التركية.

وليس خافياً أن الحديث عما جرى للأرمن خلال حكم الإمبراطورية العثمانية يعدّ من أكثر المواضيع حساسيةً في تركيا، إذ يعتقد الكثير من الأتراك أن هذه المسألة تحوّلت إلى مناسبةٍ تُستغلّ للدعاية المناهضة لأنقرة. والحال أن اتهامات الأتراك تلك طالت الدورة (36) لمهرجان القاهرة السينمائيّ الدوليّ، والتي أثارت جدلاً بعد افتتاحها بعرض فيلم "القطع" للمخرج التركيّ-الألمانيّ فاتح أكين، وهو أوّل عملٍ لمخرجٍ من أصولٍ تركيةٍ يتناول المجازر التي تعرّض لها الأرمن في عهد العثمانيين. علماً أن العمل عُرض أخيراً في المسابقة الرسمية لمهرجان البندقية، كما كانت مشاركته منتظرةً في الدورة الأخيرة لاحتفالية "كان"، أو على الأقلّ كان مرشحاً ليعرض في المهرجان. لكن، قبل إعلان التشكيلة الرسمية، نُقل عن أكين أنه يفضّل عدم المشاركة "لأسبابٍ شخصية".

ترفض الدولة التركية مصطلح "الإبادة"، فيما يرى مؤرّخون أن تلك المذبحة تعدّ أوّل "إبادة" جماعية في القرن العشرين، ويقدّرون عدد قتلى الأرمن بـ1.5 مليون. كما يصرّح مخرج فيلم "القطع" أن "إبادة الأرمن" شيءٌ طارده طوال حياته، مذ كان مراهقاً، ومذ سمع عنها للمرّة الأولى. ويضيف أكين أن "الإبادة عبءٌ عاطفيٌّ هائلٌ، لأنها أُنكرت وأُهملت. وكونها تابو جعلني أهتمّ بها أكثر فأكثر. وكلما كنت أطّلع على تفاصيلها كنت أدرك مدى كونها تابو". لكنه يعتقد أن الدولة التركية مستعدّةٌ اليوم للتحدث عن هذه القضية، أو أنها، على الأقل، "أتاحت المجال للآخرين كي يتكلموا عن الإبادة".

وسط هذا الجدل، يؤكد أكين، المتعاطف مع قضية الأرمن، أن كلّ شيءٍ في الفيلم موثّقٌ ويرتكز على معطياتٍ تاريخيةٍ لا يمكن التشكيك في صحّتها. وفي مقارنته، يرى أن "المحرقة (الهولوكوست) كانت محض عنصرية، بمعنى أنه كان ينبغي محو اليهود من الوجود. بينما لم تكن رغبة الأتراك قتل كلّ الأرمن، بل التخفيف من حضورهم في بعض المناطق، والتقليل من شأنهم في مناطق معينة.. النازيون لم يكونوا يقبلون أن يتحوّل اليهود إلى مسيحيين، بينما أُجبر الأرمن على اعتناق الإسلام" (وهؤلاء يسمّون في تركيا "دومنيه").

وقبل أن يبدأ بتصوير "القطع"، الذي أدّى الدور الرئيسيّ فيه الممثل الفرنسيّ-الجزائري طاهر رحيم، كان أكين يفكر بمشروعٍ عن الصحفي التركيّ-الأرمني هارنت دينك، الذي اغتيل من قبل قوميين أتراك. لكنه لم يجد ممثلاً تركياً يقبل الدور، خوفاً من ردّة فعل القوميين، كما صرّح المخرج لصحيفة "آغوس" التركية-الأرمينية، ما دفعه إلى التخلي عن مشروعه، والاكتفاء بتصوير فيلمٍ حول قضية الأرمن.

وبعد هذا الحوار الصحفيّ، نشر القوميون المتطرّفون تهديداتٍ على الإنترنت لصحيفة "آغوس"، ووصفوا طاقمها بالأرمن "الفاشيين" والمثقفين "الهدّامين". وليست ردّة الفعل هذه فريدةً من نوعها، فحين صدور رواية "لقيطة إسطنبول" للتركية أليف شفق، في عام 2006، والتي تعرض جانباً من مذابح الأرمن، اعتبر البعض أن الكاتبة "تشتم الهوية الوطنية" في روايتها. وبالفعل، حُكم عليها بالسجن ثلاث سنواتٍ في عام 2007، لكن تمّ العفو عنها بعد ذلك، وأسقطت عنها التهم الموجهة إليها.

وعلى خطا "القطع"، الذي كلف 15 مليون يورو، وصُوّرت مشاهده في ألمانيا وكوبا وكندا والأردن، تعمل الممثلة الهوليوودية كيت وينسليت على تصوير عملٍ سينمائيٍّ يتطرق لقضية "الإبادة الجماعية" ذاتها، يحمل عنوان "فراغٌ في داخلي" (Hole in my Soul)، ويتحدّث عن قصة حبّ ممرضةٍ أرمينية، تقوم بدورها وينسليت، ويشاركها البطولة الممثل مارك ولبيرغ. ومن المقرّر أن يُعرض الفيلم في الذكرى المئوية الأولى لأحداث عام 1915.

برنامج الأغذية العالمي
World Food Programme

يقوم برنامج الأغذية العالميّ، بوصفه وكالة الأمم المتحدة المعنيّة بمكافحة الجوع، بالاستجابة المستمرّة لحالات الطوارئ. ويعمل على إنقاذ الأرواح عن طريق توفير الغذاء للجوعى والمستضعفين على نحو السرعة.

كما يعمل البرنامج أيضاً على مساعدة الجوعى في تأمين الغذاء الكافي لهم في المستقبل. ويقوم بذلك من خلال مشروعات تستخدم الغذاء كوسيلة لبناء الأصول، ونشر المعرفة وتعزيز قدرات المجتمعات لتكون أقوى وأكثر ديناميكيةً.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، يقدّم البرنامج وجبات غذائيةً لأكثر من 20 مليون طفل في المدارس كلّ عام. وتشجّع هذه الوجبات أسر الأطفال على إبقاء أولادهم في المدارس، وبالتالي تساعدهم على بناء مستقبل أفضل. فالطفل الذي لا يشعر بالجوع، تزداد قدرته على التركيز في دروسه.

ومن خلال برامج الغذاء مقابل الأصول، يقدّم البرنامج مساعدات غذائيةً للجوعى مقابل عملهم في مشروعات من شأنها وضع الأسس من أجل غد أفضل. على سبيل المثال، عندما يتلاشى القلق لدى الناس بشأن كيفية توفير وجبتهم المقبلة سوف يتاح للمزارعين الوقت الكافي والقدرة اللازمة لبناء شبكات للريّ تساعد في زيادة الإنتاج.

كما تتيح مشروعات الغذاء مقابل التدريب للفقراء الفرصة لتكريس بعض الوقت لتعلم مهارات مثل تربية النحل، أو الحياكة، أو حتى الإلمام بالقراءة والكتابة، مما يساعدهم على الحفاظ على وضعهم الاقتصاديّ في المستقبل.

وقد طوّر البرنامج خبراته في مجموعة من المجالات؛ منها تحليل الأمن الغذائيّ، والتغذية، وشراء الأغذية، والدعم اللوجستيّ لضمان إيجاد أفضل الحلول لمشاكل الجوعى في مختلف أنحاء العالم.

منظمة أوكسفام
Oxfam

منذ بداياتها كمؤسسة خيرية صغيرة سنة 1942، تحت اسم "لجنة أوكسفورد للإغاثة من المجاعة"، نمت أوكسفام نموّاً كبيراً، لتصبح اليوم إحدى أكبر المنظمات الخيرية الدولية المستقلة في مجالي الإغاثة والتنمية. وتدار أوكسفام اليوم كاتحاد دولي يضمّ 15 منظمة زميلة (مراكزها في أوروبا، وأمريكا الشمالية والوسطى، وآسيا، والأوقيانوس) تعمل كلها في أكثر من 90 بلداً مع منظمات محلية شريكة من أجل التوصل إلى حلول دائمة للفقر. وفضلاً عن المساعدات الإنسانية والعمل التنمويّ، تقوم أوكسفام بحملات للتغيير الإيجابيّ، ولرفع الوعي، وذلك بالأساس فيما يخصّ القضايا المرتبطة بالفقر. وليست للمنظمة أية انتماءات سياسية أو دينية. وتتبنى منظمة أوكسفام، مع شركائها المحليين ومنظمات صديقة حول العالم، المواقف المنحازة إلى الشعوب الفقيرة في المحافل الدولية. فعالمياً تتشابك أوكسفام مع الهيئات المعنيّة في الأمم المتحدة وتشارك بانتظام في اجتماعاتها الدولية، وكذلك مع منظمات دولية عديدة أخرى، منها على سبيل المثال مؤتمرات منظمة التجارة العالمية، والمنتدى الاقتصاديّ العالميّ، ومؤتمر الأمم المتحدة السنويّ حول التغير المناخيّ. وتبذل أوكسفام قصارى جهدها للتأثير في السياسات العالمية التي تؤثر على فقراء العالم.

اليوم، لم تعد نشاطات أوكسفام قاصرةً على محاربة المجاعات، بل على محاربة أسباب نشوء تلك المجاعات، وعلى إيجاد سبل لتمكين الناس من إعالة أنفسهم بأنفسهم، وتوفير حلول طويلة الأجل للقضاء على الفقر. كما تقوم المنظمة بالعديد من النشاطات في مجالات التعليم والديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الإيدز والاحتباس الحراريّ، فضلاً عن افتتاحها العديد من متاجر التجارة العادلة (750 محلاً في بريطانيا وحدها) حيث تباع منتجات البلاد الفقيرة بأسعار عادلة، بهدف إفادة المنتجين الفقراء.

شبكة الصحفيات السوريات

شبكة الصحفيات السوريات مؤسسةٌ غير ربحية، تأسّست في نهاية عام 2012 بهدف خلق مساحةٍ للتواصل والدعم المتبادل بين الصحفيات والصحفيين السوريين .

تركّز الشبكة في عملها على تقديم تدريبٍ مهنيٍّ يراعي المساواة بين الجنسين في الإعلام كمهنة، أي داخل المؤسسات الإعلامية، بالتوازي مع التركيز على تضمين الأخبار أهمية "الحساسية الجندرية"، أي إدراك المساواة بين الجنسين ومواقع عدم المساواة وتغطيتها.

في الفترة الراهنة تعمل الشبكة على تحسين صورة النساء في الإعلام السوريّ المحليّ، خاصةً أن الصورة النمطية السائدة للنساء السوريات اليوم مرتبطةٌ باللجوء وتبعاته من استغلالٍ وعنفٍ وتشويه.

كلّ هذا بهدف خلق مجتمعٍ سوريٍّ عادلٍ لجميع مواطنيه من نساءٍ ورجال، وتحقيق تغيّرٍ اجتماعيٍّ إيجابيٍّ على صعيدٍ التفكير والسلوك فيما يتعلق بالعدالة والمساواة بين الجنسين.

لذلك تعمل الشبكة على مستوىً آخر وهو الحملات الإعلامية في مناسباتٍ كيوم المرأة ويوم حرية التعبير، بالإضافة إلى اليوم العالميّ لوقف العنف ضد النساء، من خلال بناء شراكاتٍ مع مؤسساتٍ إعلاميةٍ سوريةٍ ومنظمات المجتمع المدنيّ المهتمّة بتلك الموضوعات.

معظم أعضاء الشبكة هم من العاملين في المجال الإعلاميّ والمهتمّين بهذا المجال من مواطنين ومدوّنين نشطاء، وبالتالي فالعضوية في الشبكة هي للأفراد وليست للمؤسّسات.

سُجّلت الشبكة كمؤسسةٍ عام 2013 في هولندا. تشرف على إدارتها السوريات الثلاث: رولا أسد، وميليا عيدموني، وملِيس الجاسم.

تنفذ الشبكة نشاطاتها بدعمٍ من المنظمة الهولنديةHIVOS ، والقناة الفرنسية الدولية CFI. إضافةً إلى شراكاتٍ معَ مؤسسة HEINRICH BOLL الشرق الأوسط، والمبادرة النسوية الأوربية IFE-EFI.

المرصد السوري لحقوق الانسان

المرصد السوري لحقوق الانسان منظمة حقوقية سورية مستقلة، لا علاقة له بأي تنظيم سياسي، تأسس في الأول من أيار /مايو 2006

يعمل المرصد تحت شعار "مـن أجـل وطن للجميع" ويطمح المرصد السوري إلى بناء وطن يتساوى فيه الجميع أمام قانون مرجعيته شرعة ومواثيق ومعاهدات حقوق الإنسان.

يعمل فريق المرصد المكون من مجموعة من المهتمين والمؤمنين بحقوق الإنسان، من داخل الوطن وخارجه، على مراقبة أوضـاع حقوق الإنسان في سوريا، وينبه إلى الانتهاكات التي تقع في سوريا وينتقدها، كما أن المرصد يصدر التقارير، وينشرها ويعممها على نطاق حقوقي وإعلامي واسع، ونتعاون المرصد السوري لحقوق الإنسان مع منظمات التي تعمل في حقل حقوق الإنسان ضمن سوريا والوطن العربي والعالم، بما ينسجم مع أهدافه وتطلعاته إلى وطن تسوده الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة.

جدير بالذكر أن مؤسس ومدير المرصد السوري لحقوق الإنسان حالياً: رامـي عبد الرحمن (أسامة سليمان).

نحو قطبٍ سوريٍّ جديد

ملاذ الزعبي

ثمة حاجةٌ واضحةٌ وملحّةٌ اليوم في سوريا إلى تشكيل هيئةٍ أو مجلسٍ أو ائتلافٍ أو تيارٍ للمعارضة العلمانية متعدّدة الانتماءات، يضمّ فيصل القاسم ومحمد منصور وثائر ديب وحكم البابا وصخر الحاج حسين ومنذر خدّام وعبد الرزاق عيد وجورج صبرا ومسعود عكو، والكبل عمار قربي وبهية مارديني. الحاجة إلى ذلك وطنيةٌ في المقام الأوّل وإنسانيةٌ في المقام الثاني. هنا سنجد فسيفساء مناطقيةً وطائفيةً وجندريةً في الوقت نفسه، وتمثيلاً للشعب السوري بمختلف أطيافه وطوائفه وطبقاته وأعراقه وأجناسه ومراحله العمرية ومستويات ذكائه. وللاستفادة من التجارب السابقة للمعارضة، يُنصح بتجنّب التسميات المطروقة لهذا الجسم السياسيّ، وبالتالي يفضّل تجنّب كلمات «هيئة» و«مجلس» و«جبهة» و«تنسيق» و«ائتلاف» و«تيار» و«تنظيم» و«الدولة» و«الإسلامية» و«علوش».

نقترح أن يعتمد القطب الجديد على التمويل الوطنيّ حصراً من رجل الأعمال العصاميّ فراس طلاس، مريحاً رأسه بذلك من تعقيدات وتدخلات البترودولار الخليجيّ بشقيه العربيّ الجهاديّ الوهابيّ والفارسيّ الصفويّ المجوسيّ. كما نقترح أن يتخذ القطب من بيروت مقرّاً له، على خطّ تماسٍ يفصل بيروت الشرقية عن بيروت الغربية. على أن يقيم محمد منصور في حي الفردان، أو، في حال كان التمويل غير كافٍ، فلتكن إقامته في حيّ «الطريق الجديدة»، إذ أن علاقة الأستاذ محمد والبرجوازية السنّية مثل علاقة الماء بالسمكة أو علاقة السمكة بالماء، كما أن إقامته في الفردان ستكون مناسبةً للاستغراق والتأمل في خطيئة مشاركته بجنازة المسرحيّ الراحل سعد الله ونوس. كما نقترح أن تكون الذراع الإعلامية لهذا القطب بقيادةٍ ثنائيةٍ من موسى العمر وسمير متيني، مع المخضرم أنس أزرق بصفة مستشاراً إعلامياً. في المحصّلة، الأخ أنس مستقلٌّ ولا يحبّذ أن تتمّ قولبته أو تأطيره.

هكذا قطبٌ قادرٌ على ضرب العديد من العصافير بحصوةٍ واحدة، إذ من الممكن أن ينجح باستقطاب نبيل ملحم من جهة، ويقنع الولايات المتحدة أن هناك بديلاً قادراً على ملء الفراغ، فتشرق الشمس من واشنطن دي سي أو ماساتشوستس أو كونيتيكيت، من جهةٍ ثانية. والأهم: أنه يضمّ أكثر من شخصيةٍ من الممكن وصفها بالدكتور، أبرزها عبد الرزاق عيد، وبالتالي لا يجرؤ أيّ تيارٍ أو قطبٍ مغايرٍ على ادّعاء امتلاكه دكاترةً أكثر كمّاً أو أجود نوعاً، بما في ذلك الدكتورة ريم تركماني.

فإذا حصلت أيّ مناظرةٍ بين أنصار هذا القطب وأنصار التيارات والأقطاب الأخرى، فالغلبة حكماً ستكون للقطب. فمثلاً، إن قال أحد أنصار هيئة التنسيق: «اعلُ منّاع»، كان الرد جاهزاً: «القطب أعلى وأجلّ»، وإن قال أحد أنصار الإخوان: «لنا الشقفة، ولا شقفة لكم»، أتى الردّ جلياً مفحماً: «القطب مولانا ولا مولى لكم»، وإن قالت منى غانم: «دكتور بدكتور والمعارضة سجال»، قلنا: «لا سواء، دكاترتنا في القطب ودكاترتكم في التيار».

من المهمات الملحّة التي تنتظر هذا القطب فور تشكيله: إنشاء نقابةٍ للفنانين السوريين في المهجر برئاسة الفنان نظيف اليد فايز قزق، وتكليف الشيخ محمد راتب النابلسي بتسجيل مجموعة دروسٍ دينيةٍ جديدةٍ بصوته الرخيم، على أمل بثها بشكلٍ مشتركٍ بين إذاعات سمارت وروزنة وسوريالي، وإقناع صالح مسلم بتغيير قصة شاربيه، أو، في حال نجحت المهمة، حلاقتهما بالكامل.

ليس أمام هذا القطب إلا خيارٌ واحدٌ وهو النجاح، فالواقع لم يعد يحتمل رفاهية الفشل.يرجى التوقيع على البيان للمساهمة بالضغط من أجل تشكيل هذا القطب.

#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة « منقدر» الإعلامية بمشاركتنا : «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- أرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة « منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة و مؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

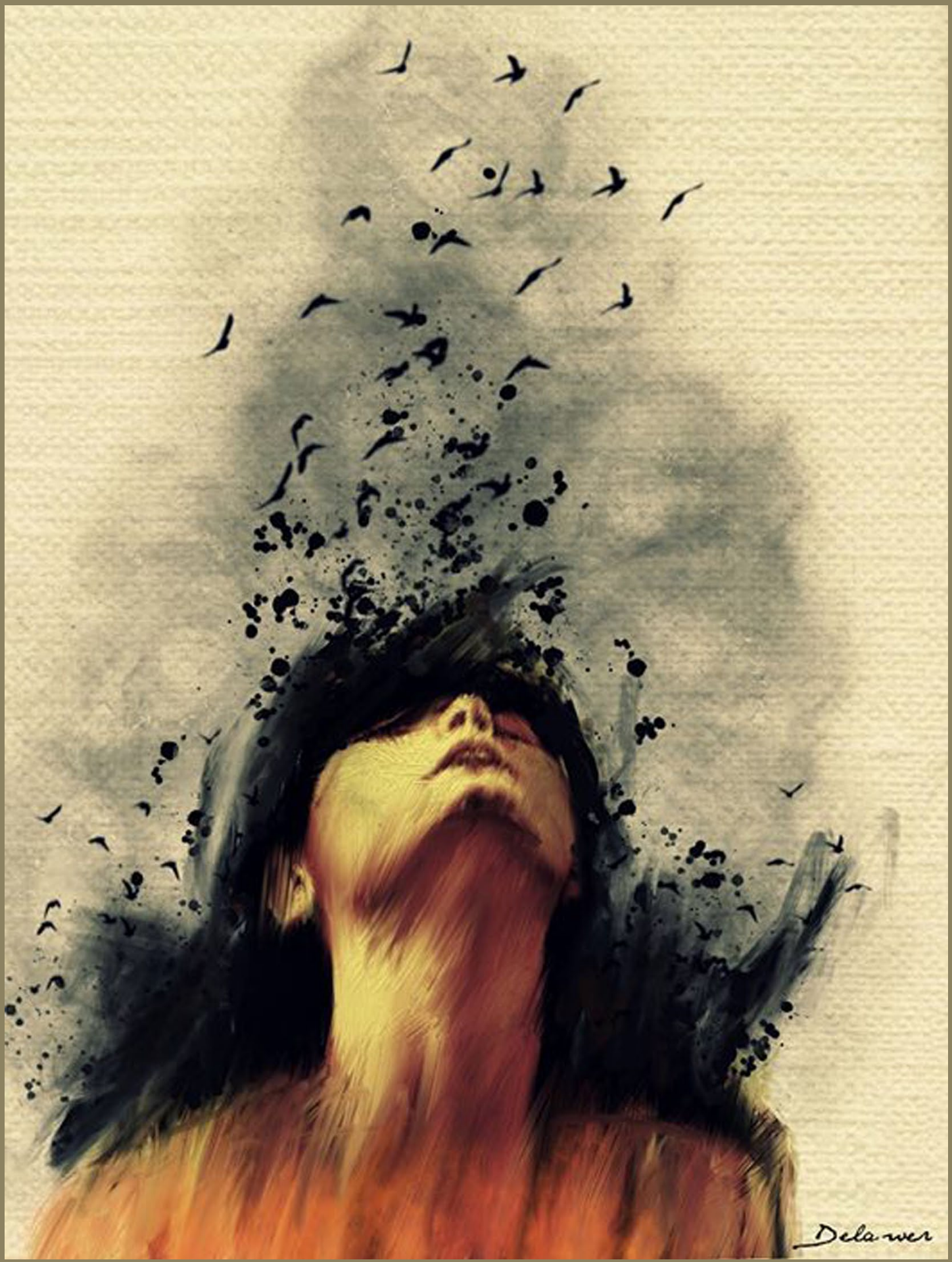
Delawer